الباب الثالث

أطماع فى مياه النيل

الفصل الأول

الاهتمام العالمي والاقليمى بقضايا المياه

اهتمام الأمم المتحدة وفروعها هو اهتمام واسع ومتنوع ، فقد اهتمت بقضايا المياه والتصحر والبيئه والأنهار الدولية ، وطلبت من جمعية القانون الدولي ومجمع القانون الدولى تقنين القواعد والمبادئ القانونية التى تحكم الأنهار الدولية وقد تم ذلك بعد مناقشته علي مستوى الحكومات والمنظمات الدولية حتى صدر ت صياغة المبادئ القانونية المكونة لاتفاقية وقانون المجارى المائية الدولية في ١٩٩٧ – اما اهتمام منظمة الوحدة الأفريقية فهو مستمر من عام ١٩٦٨ عندما اصدرت المعاهدة الافريقية للمحافظة علي البيئة والموارد الطبيعية التى انضمت اليها جميع الدول الافريقية وهذه الموارد الطبيعية تشمل المياه والتربة والعشائر النباتية والحيوانية وتدعو الي تعاون الدول والتشاور معا وانشاء لجان مشتركة لتفعيل هذا الدور لحل المسكلات الناشئة عن الاستخدام المشترك لهذه الموارد

أهمية الماء

الإنسان لا يستطيع أن يعيش بلا ماء إلا نحو أيام، وهذا يكفي في الدلالة على أنه من أكبر الضرورات لإقامة الحياة بعد الهواء لهذا السبب كانت حاجة الجسم إلى

الماء ضرورية جدا، فلا بد للإنسان الذي يريد أن تكون صحته تامة أن يتعاطى من الماء عدة مرات في اليوم.

وقال:أطباء متخصصون يجب إعطاء المصابين بالحمى والكوليرا والبول السكري من الماء بقدر ما يطلبون على عكس ما يقول الأطباء الآخرون.

وقال: إن شرب الماء بكثرة يفيد المصابين بأمراض مزمنة.

لقد أجمع علماء وظائف الأعضاء(الفسيولوجيون) على أن الماء هو العنصر الأساسي في تكوين الأجسام الحية وتركيبها مطلقا من حيوان ونبات، وأنه يدخل في خلايا جميع الأجهزة والعصارات والسوائل والدم وغيرها بدون استثناء، وقد قدر فيها بأكثر من ٧٠ و٨٥% لذلك فقد أصبح الماء ضروريا في الحياة، وهو أحد العناصر الأربعة الأساسية في الخلقة وهي: الماء والنار والهواء والأرض أو التراب فإن كل مخلوق مركب من هذه العناصر على اختلاف نسبة المواد فيه.

ومن منافع الماء للجسم خاصة أن جهاز الهضم لا يعمل إذا لم يجد ماء يكمل به الهضم، كما أن المواد الضارة المتخلفة من عمليات الهضم لا يمكن أن تنفث إلى الخارج إذا لم يتعاط الإنسان والحيوان لتخرج بالبول أو العرق أو التبرز.

أما إذا نقصت كمية الماء في الجسم عن المستوى المطلوب فإن ذلك يؤدي إلى الصداع والأرق وعسر الهضم والإمساك وإذا كان النقص كبيرا فإن عمل الجسم يختل ويضطرب النظام فيه، ثم يبدأ الجسم بالجفاف حيث تجف خلاياه وتظهر التجاعيد على الجلد نتيجة ذلك..

كما أن شرب الماء مهم للجلد والشعر والأظافر، حيث أن نقص الماء يؤدي إلى فقد الجلد ليونته ويصبح معرضا للجفاف وهكذا تسهل إصابته بالميكروبات أو القطريات، أما الأظافر فإنها تصبح سهلة الكسر ويقل نموها وليونتها، وتكون أيضا عرضة للإصابة بالميكروبات، ونفس الشيء يتكرر مع الشعر الذي يسقط نتيجة لتكسره.

ونقص الماء الشديد يؤثر على سطح الجلد الخارجي وهي الطبقة العازلة المحيطة بالجسم، ونقص الماء يؤدي إلى فقدان هذه الطبقة لمرونتها وقدرتها على عزل الجسم، وهكذا نجد أنها تمتلئ بالفجوات التي يمكن أن تدخل من خلالها المواد الضارة التي تهيج الجلد والأغشية الموجودة تحته.

والشعور بالعطش أحد الأحاسيس الأساسية، في حياة الإنسان، وقد أجريت دراسات كثيرة بغية معرفة آلية الشعور بالعطش، وتبين أن الجسم يبدأ بمحاولة للاستعاضة عن الماء، بوساطة هرمونات خاصة تفرزها المراكز العليا للدماغ، فتبطئ عملية الطرح التي يؤديها الماء، أي تبطئ عمل إفرازات الكلية التي تقوم بعملية الطرح عن طريق المسالك البولية، فإذا ما استمرت حاجة الجسم إلى المقدار الكافي من الماء، كان الشعور بالعطش.

ولذلك توقع تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) لعام ١٩٩٩ أن قضية المياه سوف تكون أحد أكبر مصادر الصراع المستقبلي في القارة الإفريقية خلال الـ (٢٥) سنة القادمة وخلال العقد الماضي تزايد الطلب العالمي على إمدادات المياه لتزايد عدد السكان عالميًا واستمرار إزالة الغابات والتغير المناخي، والذي من شأنه أن يجعل مصدر المياه من المصادر النادرة والسلع الثمينة التي سيصعب الحصول عليها مع مرور الوقت. ويُقدر البنك الدولي أن هناك ١.١ مليار شخصًا حاليًا لا تتوافر لديهم مصادر المياه بصورة آمنة، والتي تُقدر بما يقل عن ٢٠ لترًا يوميًا من المصدر المحسن على بعد كيلو متر من المترل.

وفي إشارة لتناقص مصادر المياه كتب "ليستر برون مؤسس ومدير معهد سياسة الأرض، وهو أحد أبرز دعاة حماية البيئة الأميركية داعياً الى التعبئة لإنقاذ الحضارة عن بحيرة تشاد يشير إلى تقلص المياه بالبحيرة في الوقت الذي تزايد فيه عدد الدول التي تحيط بها (الكاميرون، تشاد، النيجر ونيجيريا) بنسبة ٩٦% خلال ٤٠ عامًا.

ويُلاحظ برون أن تناقص المياه ببحيرة تشاد ليس حالة فريدة من نوعها، ويقول: إن العالم يواجه نقصًا كبيرًا في المياه. فعلي سبيل المثال يواجه نهر الأردن

تناقصًا تدريجيًا في المياه أيضًا، وكذلك الحال بعديد من مصادر المياه الأخرى مثل النهر الأصفر في الصين والميكونغ في جنوب شرق آسيا ونهر أموداريا في آسيا الوسطى ونهر كولورادو في الولايات المتحدة. يشهد كل من نهر الأردن تناقصًا، والبحر الميت تناقصًا في كمية المياه. فخلال الـ (٤٠) عاماً الماضية انخفض مستوى المياه بما يقرب من ٢٥ مترًا، وتشير عديد من التقديرات إلى احتمال اختفائه بصورة كاملة بحلول عام ٢٠٥٠.

ندرة المياه.... هل تقود العالم نحو الحروب..؟!

يحاول المتخصصون والمعنيون بقضايا المياه لفت انتباه العالم وحكوماته إلى أن الأرض بكاملها ستكون مهددة بالعطش منتصف هذا القرن أى في عام ٢٠٥٠، الأمر الذي يرجع إلى عدد من الأسباب، لعل أهمها: الارتفاع المتزايد لسكان العالم، والتلوث، وسوء استخدام المياه خاصة في نظم الري، وبسبب درجة حرارة الأرض الآخذة في الارتفاع، وهو ما يُسمّى بظاهرة الاحتباس الحراري، والتي تزيد من مساحات الجفاف والتصحر .

وربما ذلك هو ما دفع مؤسسة الاستشارات الدولية (برايس–ووترهاوس–كوبرز) للتأكيد بأن النزاعات ستزداد حدة بسبب نقص المياه، فيما حذّر آخرون من أن العديد من الحوادث الحدودية المرتبطة بالمياه قد تتحول إلى نمر حروب مفتوحة بسبب النقص المتزايد في هذه الثروة الطبيعية.

وتُعدّ منطقة الشرق الأوسط إحدى بقاع العالم التي لا تتوقف فيها ألعاب الحرب على مدار العام، وربما يرجع ذلك إلى العقوبة القاسية التي حكمت بها الطبيعة عليه جعلته بأن يكون ليس فقط مخزناً لأكبر احتياطيات البترول في العالم، ولكن أيضاً من خلال كونه من أكثر مناطق العالم ندرة في المياه.. ومن المفارقات الغريبة –كما يقول أحد الدبلوماسيين الغربيين– أن الدول الغنية بالبترول في المنطقة كلما حفرت بحثاً عن آبار للمياه صادفت آباراً للبترول ومنذ فترة ليست بالقصيرة يتنبأ أباطرة السياسة والدراسات المستقبلية بأن حروب القرن الحادي والعشرين لن تندلع بسبب البترول وإنما بسبب المياه.

العرب والمياه

أحيانًا حين نتكلم عن ندرة المياه أو حروب المياه، نتحدث عن تلك الأمور وكأنها أمر بعيد عنا، مع أن كثيراً من المؤشرات تؤكد أن الدول العربية مقدمة على خطر الشح المائي، فـ ٩٠% من المنطقة العربية من المناطق الجافة، ومع أن الوطن العربي يمتلك (٢٧) ألف كم من السواحل البحرية إلاّ أن ثماني دول غير عربية تتحكم في ٨٥% من الموارد المائية العربية.

كما أن هناك تراجعًا ملحوظًا في حصة الفرد العربي من المياه؛ إذ كان متوسط نصيبه يصل إلى (٣٨٠٠) م٣ سنوياً في عام ١٩٥٠ فانخفض إلى (١٠٢٧) م٣ في عام ١٩٩٦، والآن أصبح أقل من (١٠٠٠) م٣، بينما يقترب مثيله الإفريقي من (٥٥٠٠) م٣ سنوياً، والآسيوي من (٣٥٠٠) م٣ سنوياً، ومن

المتوقع أن ينخفض متوسط نصيب الفرد العربي من المياه إلى (٤٦٤) م٣ سنوياً بحلول عام ٢٠٢٥.

ويفتقر الوطن العربي بشكل عام إلى الموارد المائية الغزيرة باستثناء بعض الأنهار كالنيل ودجلة والفرات، وأدّى وقوع جزء منه في المنطقة الجافة أو شبه الجافة من العالم إلى ندرة الموارد المائية لديه؛ مما دفع بعدد من دوله، ومنها دول الخليج إلى الاعتماد الكبير على الموارد غير التقليدية وأهمها تحلية المياه المالحة، ومعالجة مياه الصرف الصحي والزراعي.

ويندر أن توجد دولة عربية بمنأى عن ذلك، حتى مصر التي يحسدها الكثيرون على نهر النيل بحاجة إلى أكثر من٧٣ مليار متر مكعب من المياه لمشاريعها الزراعية التي تغطي ٤% فقط من مساحة البلاد، ويقدر خبراء آخرون العجز في المياه الذي تعاني منه مصر بنحو (٢٤) مليار متر مكعب سنوياً.

وفي الوقت الذي يغطي فيه نهر النيل ٩٥% من احتياجات مصر المائية، فإن هذا المورد أصبحت تهدده العديد من المخاطر، وعندما كان بطرس

بطرس غالى وزيراً للخارجية المصرية حذر عام ١٩٨٨ من أن النزاع المقبل في منطقتنا لن يدور حول السياسة بل حول مياه النيل

وفي الوقت الحالي، هناك قلق مصري متزايد من مطالب بعض دول حوض النيل بمراجعة اتفاقيات تقاسم مياه النيل، وعندما أعلنت كينيا عام ٢٠٠٣ عن

نيتها الانسحاب من معاهدة حوض النيل، بالتزامن مع تمرير البرلمان الكيني بيانًا يطلب من الحكومة إعادة التفاوض على معاهدة حوض النيل، وبالتزامن أيضًا مع انسحاب وزيرة المياه الكينية (مارثا كاروا) من مؤتمر وزراء الري الأفارقة في إثيوبيا بشكل مفاجئ عائدة إلى بلادها (مع أنه كان من المقرر أن تصادق مع زملائها في دول حوض النيل على الوضع الراهن للمعاهدة .

عندما حدث ذلك، تخلت الدبلوماسية المصرية عن هدوئها المعهود، ووصفت هذا الأمر بأنه عمل خطير جدًا يرقى إلى إعلان حرب، ووجهت مصر تحذيرًا قوياً إلى كينيا، مؤكدة مرة أخرى أن انسحاب نيروبي المزمع من معاهدة حوض النيل يُعدّ "خرقًا للقانون الدولي وإعلان حرب"، كما أعلن وقتها وزير الري والموارد المائية المصري محمود أبو زيد في تصريح عنيف لا يخلو من التهديد "أنه لا يستطيع أحد منع مصر من أي إجراء تريد اتخاذه للدفاع عن نفسها.

وتتزايد الأمور سوءًا في منطقة حوض النيل، في ظل ما هو معروف عن أن إسرائيل باتت تتغلغل في منطقة حوض النيل بهدف الضغط على صانع القرار المصري في ظل حساسية وخطورة ورقة المياه في الإستراتيجية المصرية.

وقد أصبح واضحًا من وقت ظهور وإثارة الخلافات، أن قضية مياه نهر النيل باتت ورقة سياسية تريد بعض القوى الإقليمية والدولية استخدامها للضغط ليس فقط على مصر، ولكن أيضًا على السودان لتقديم تنازلات في قضايا سياسية.

وفي منطقتنا العربية، أيضًا يجب ألاّ ننسى الخلاف الإسرائيلي اللبناني حول نهر الحاصباني الذي ينبع في لبنان ويصب في نهر الأردن؛ إذ تتهم تل أبيب بيروت بتحويل مجراه.

وقد احتلت إسرائيل بالفعل طوال (٢٢) عامًا شريطًا حدوديًا في جنوب لبنان كان يضم نهر الحاصباني ورافده الوزاني، مع العلم أن ثلثي المياه المستهلكة في إسرائيل تقريباً تأتي من الأراضي المحتلة، بينما قرابة النصف من المنشآت المائية الإسرائيلية والتى تقع في مناطق لم تكن ضمن حدود الكيان العبري ١٩٦٧.

ظاهرة التصحر

تعد ظاهرة التصحر من المشاكل الهامة وذات أثار سلبية لعدد كبير من دول العالم وخاصة الدول الواقعة في ظروف مناخية جافة وشبة جافة وشبة الرطبة والتصحر هو تدهور الأرض في المناطق الجافة وشبة الجافة وشبة الرطبة الناتجة من عوامل مختلفة منها التغيرات المناخية والنشاطات البشرية بدا التوازن البيئي الطبيعي يعاني الاختلال من خلال سوء الاستثمار للموارد الطبيعية، وإلى حد أقل بكثير بسبب التغيرات الطبيعية التي طرأت على الظروف المناخية وفي فترة ما بعد الثمانيات بدأت ظاهرة التصحر بالتفاقم وتعاظمت أثاره السلبية على كافة الأصعدة البيئية الاجتماعية والاقتصادية ويعود بشكل أساسي إلى الزيادة الكبيرة لعدد السكان وزيادة الطلب على الغذاء توجد هنالك أسباب تعزى إلى نشأة هذه الظاهرة

أسباب ناتجة عن الظروف الطبيعي : –

ويقصد بالأسباب الطبيعية التغيرات المناخية التي حدثت خلال فترات زمنية مختلفة خلال العصور الجيولوجية القديمة.

أما التغيرات المناخية الحديثة يقصد بها تلك التي حدثت في الماضي القريب من حوالي عشرة آلاف سنة وتوجد صفات لهذه التغيرات المناخية منها:– تكرر فترات الجفاف – التباين الكبير في كمية الهطول السنوي وتوزيعه – سيادة الرياح القارية على الرياح البحرية – الفرق بين المدى الحراري اليومي

أسباب ناتجة عن النشاط الإنسانى :–

يمكن أن تعود هذه الزيادة في السكان إلى ظهور أنشطة إنسانية كثيرة تؤدي إلى استهلاك كميات كبيرة من المواد الغذائية المتوفرة وتؤدي إلى التطور الاقتصادي والاجتماعي منها الامتداد العمراني على حساب المناطق الزراعية وزيادة مطردة في أعداد المواشي بالإضافة إلى زيادة المنشآت الصناعية الضخمة والقيام بتجارب نووية وكيمائية مضرة بالبيئية الطبيعية.

ويساعد كذلك على تدهور الموارد الطبيعي وتدهور الغطاء النباتي تدهور الأراضي وبالتالى إلى خسارة التربة الزراعية

وكنتيجة لهذه العوامل يمكن أن نميز مجموعات التدهور أو التصحر إلى عدد من العمليات سنذكر هنا باختصار:–

التدهور بفعل التعرية الريحية– التدهور بفعل التعرية المائية –التدهور الفيزيائي– التدهور الكيمائي – التدهور الحيوي

ماذا تعني ظاهرة"التصحر؟

وفقاً لأحدث تعريف أُقر في عام ١٩٩٤ ضمن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر فإن هذه الظاهرة تعني تراجع خصوبة التربة في المناطق القاحلة وشبه القاحلة وفي المناطق الجافة وشبه الرطبة وهذا ينتج عن عوامل مختلفة منها التغيرات المناخية والأنشطة البشرية ولكن هذا التعريف لا يعني غلق باب النقاش أمام تطوير هذا المفهوم، لأن دراسة التصحر تعتبر جديدة نسبياً حيث ظهر أول نص علمي يحمل هذه التسمية قبل حوالي ٥٠ سنة. وكانت أول خريطة للتصحر قد خُطت من قبل الهيئات التابعة الأمم المتحدة في عام ١٩٧٧ حيث تزامن ذلك مع انعقاد مؤتمر التصحر التابع للأمم المتحدة في نيروبي في كينيا والتصحر في حقيقة الأمر هو عملية هدم أو تدمير للطاقة الحيوية للأرض، الأمر الذي يمكن أن يؤدي في النهاية إلى ظروف تشبه الظروف الصحراوية، كما انه يشكل مظهرا من مظاهر التدهور الواسع للأنظمة البيئية مما يؤدي إلى تقلص الطاقة الحيوية للأرض ومن ثم التأثير سلبياً على إعالة الوجود البشري.

مكافحة التصحر

إن ظاهرة التصحر قديمة قدم التاريخ وقد أدت أسبابه إلى تفاقم وزيادة قي عملية التصحر منها غياب التوازن الطبيعي في البيئية، و الاستثمار الجائر وغير المرشد للموارد الطبيعية ووصلت الأمور إلى مرحلة الخطر ومما سبق يمكن أن نقول بأن للجهات المختصة لهذا الموضوع دور لا بد لها أن تردك خطر هذه

الظاهرة وتولي اهتمام وافر وكبير للمواقع التي حدث بها التصحر وتدهورت، وزيادة الاهتمام لها وقد وصفت هذه الجهات مبادي إنسانية يكمن الاسترشاد بها لوضع خطط لمكافحة التصحر ومنها:-

- استخدام المعارف العلمية المناخية وتطبيقاتها- التعاون مع كافة الجهات المعنية بذلك- القيام بإجراءات متكاملة لاستخدام الأراضي- يجب أن تكون خطط عمل مكافحة التصحر عبارة عن برنامج عمل لمعالجة مشكلة التصحر- يفترض أن تهدف الإجراءات المتخذة إلى تحسن ظروف معيشة السكان المحلين - إصدار القوانين الخاصة لحماية الموارد الطبيعية- اعتبار السكان المحليين جزء هام من مكافحة التصحر

تهدد ظاهرة التصحر التنوع البيولوجي، كما أنها لا تقتصر آثارها السلبية على العالم العربي فقط وهذا ما دفع لجنة دولية لمراقبة تنفيذ معاهدة الأمم المتحدة لمكافحة التصحر تبدأ اجتماعها الثالث فى بون.

تعتبر الدول العربية، بحكم موقعها الجغرافي، من أكثر المناطق الجافة ذات الأنظمة البيئية الهشة، حيث يلعب المناخ دوراً هاماً في تركيبتها إلا أن الآثار السلبية لهذه الظاهرة تزداد انتشارا بمعدلات سريعة نظراً لارتفاع درجة الحرارة الناتج عن ظاهرة الاحتباس الحراري ويجتاح التصحر الأراضي العربية في وقت أصبح فيه ارتفاع نسبة الإنتاج الزراعي والحيواني لمواجهة النمو السكاني وارتفاع مستوى المعيشة ضرورة ملحة جدا كما يُقدر برنامج الأمم المتحدة

للبيئة القيمة الإنتاجية المفقودة سنويا في الدول النامية بسبب التصحر بـــ ١٦ مليار دولار.

تفاقم الجفاف

تؤكد منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) ومركزها في باريس، أن ثلث أحواض الأنهار يتم تقاسمها بين أكثر من دولتين، كما يشير تقرير وزاري فرنسي إلى أن ١٥% من بلدان العالم تتلقى أكثر من ٥٠% من مياهها من دول أخرى، وأن اثنين من أصل ثلاثة من الأنهار نهر الكبرى أو الآبار الجوفية، أي أكثر من (٣٠٠) في العالم يتم تقاسمهما بين دول عدة، وهو ما يعد بيئة مواتية لنمو النزاعات.

ويؤكد الكثير من الخبراء أن بؤر التوتر الإقليمية المرتبطة بالسيطرة على المياه ستزداد مع تفاقم الجفاف في مختلف أنحاء العالم، وفي ظل الخلافات على الأنهر الحدودية أو العابرة للحدود أو الآبار الجوفية المشتركة التي ترفض الدول تقاسمها.

ومع ذلك، فإن هناك الكثير من الخبراء يرفضون ما يُثار من تهويل حول حروب المياه، ويؤكد هؤلاء أن القول بإن حروب العالم المستقبلية ستُخاض ليس لأجل النفط بل من أجل المياه: هو تنبؤ مشؤوم ابتدعته كل من وكالة الاستخبارات الأمريكية (سي آي ايه) ووزارة الدفاع البريطانية، وحتى بعض

المسئولين في البنك الدولي.

ومن بين هؤلاء الخبراء البروفيسور (أسيت بيسواس) من مركز العالم الثالث من أجل إدارة المياه والحائز على جائزة استوكهولم الدولية للمياه في العام ٢٠٠٦ الذي وصف هذا التهويل بأنه "كلام فارغ"، مؤكدًا أن مياه الكرة الأرضية تكفي البشرية لفترة (١٠٠) عام أخرى، وأن العالم لا يواجه أزمة مائية بسبب ندرة المياه الطبيعية، ولكنه يواجه أزمة سوء إدارة للمياه.

ودحض أيضًا هؤلاء الخبراء والأكاديميون نبوءة حروب المياه، معتبرين أنها غير واقعية وبعيدة المنال وواهية بل وخرافة، وأنه على الرغم من أن مناطق مهمة في العالم بالفعل ستواجه في غضون عقد أزمات حادة في التزود بالمياه، إلاّ أن هناك العديد من الأحداث التي أثبتت أن الدول تحسن التعاون فيما بينها حول هذه المسألة، وأن الحكومات مصممة على حل هذه المشكلات من خلال الحوار.

تهديد حيوي للعالم العربي

الجدير بالملاحظة عند إلقاء نظرة على تطور وانتشار ظاهرة التصحر هو أن الكثير من هذه الأراضي المتصحرة أو المهددة بالتصحر تقع في أرجاء عالمنا العربي إذ تشير بعض الأرقام إلى أن حوالي ١٨ % من الأراضي الزراعية أوالصالحة للزراعة أصبحت واقعة تحت تأثير التصحر ففي السودان، على سبيل المثال لا الحصر، يتقدم خط جبهة التصحر بمعدل ٩٠ إلى ١٠٠ كم في السنة،

وتتملح ١% من الأراضي المروية في العراق سنويا، أي تصبح في نطاق الأراضي المتصحرة. وفي سوريا تقارب نسبة الأراضي المملحة ٥٠% من الأراضي الزراعية.

التصحر أولوية دولية (الأمم المتحدة تراقب مكافحة التصحر)

اعترافاً بأن مواجهة التصحر مسؤولية عالمية قامت الأمم المتحدة بصياغة معاهدة لمكافحة انتشار ظاهرة التصحر وأصبحت هذه المعاهدة سارية المفعول في ٢٦ ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٦ عندما وقع عليها في ذلك الوقت ٦٠ بلداً ليرتفع العدد فيما بعد إلى أكثر من ذلك

حصة الفرد تتراجع إلى نصف معدل الفقر المائى عام ٢٠٢٥

فى الوقت الذى تخوض مصر فيه حروبا دبلوماسية للإبقاء على حصتها من مياه النيل، توقع محمد نصر الدين علام، وزير الموارد المائية والرى، انخفاض نصيب الفرد سنويا من المياه إلى نحو ٥٨٢ مترا مكعبا بحلول عام ٢٠٢٥ طبقا للمؤشرات الطبيعية.

وتسببت الزيادة السكانية المطردة، بالفعل فى زيادة الطلب على المياه بشكل كبير، مما أدى لتدنى نصيب الفرد من المياه إلى أقل من حد الفقر المائى الذى يقدر بألف متر مكعب سنويا، حيث بلغ فى عام ٢٠٠٧ نحو ٧٤٠ مترا مكعبا، بعدما كان عام ١٩٥٩ يقدر بنحو ١٨٩٣ وتناقص تدريجيا إلى ٩٣٦ مترا مكعبا عام ٩٦

وأوضح الوزير أن زيادة المساحة الزراعية تسببت فى نقص نصيب الفرد من المياه، حيث زادت من ٥،٨ مليون فدان عام ١٩٨٠ إلى ثمانية ملايين فدان عام ٩٧، إضافة لمشروعات الدولة للتوسع الزراعى واستصلاح ٣،٤ مليون فدان بحلول عام ٢٠١٧ والذى يضيف إلى الرقعة الزراعية ما يزيد على مليون فدان بتوشكى وترعة السلام وحدهما.

وشرح وزير الرى الموقف المائى الحالى قائلا إن زيادة الاحتياجات المائية لقطاع الصناعة تقدر بنحو ٢،٢ مليار متر مكعب سنويا، ومن المتوقع أن تصل إلى ٤،٢ عام ٢٠١٧. لافتا إلى أن الجريان السطحى لمياه النيل هو المصدر المائى الوحيد لدولتى المصب مصر والسودان، إضافة إلى ١،٣ مليار متر مكعب من الأمطار و١،٤ مليار من المياه الجوفية سنويا، و٥،٤ مليار ناتج عن إعادة استخدام مياه الصرف الزراعى ليصل إجمالى ما تحصل عليه مصر من المياه إلى ٦٣،٦ مليار متر مكعب.

مواجهة ندرة المياه

فى حوار مع الخبير المائى الدكتور جاك ضيوف، في يوم المياه العالمي أفاد بما يلى:- ما مدى خطورة المشكلة؟

أخذ الاستخدام المائي في العالم ينمو بأكثر من ضعف معدّل النمو السكاني خلال القرن الأخير.

وتؤثّر ندرة المياه على جميع القارات إذ تنعكس على أكثر من ٤٠ بالمائة من مجموع سكان الكوكب وبحلول عام ٢٠٢٥ فان نحو ١.٨ مليار نسمة

سيجدون أنفسهم في بلدان تعاني ندرة مطلقة في المياه، ونحو ثلثي سكان العالم أجمع قد يعانون من أوضاع الإجهاد المائي.

ولكي نستوعب حقاً مدى خطورة المشكلة علينا أولاً أن نضع في الاعتبار مقدار التأثير الهائل للماء في حياتنا اليومية.

فلا شك أن تعذُّر الوصول إلى موارد المياه المأمونة والكافية إنما يحدّ من قدرتنا على إنتاج غذاءٍ كافٍ سواء للاستهلاك أو لتحقيق كفاية من الدخل. كذلك يحدّ من قدرتنا على تشغيل الماكينة الصناعية وتوفير الطاقة وبلا وصول لمياه الشرب ومتطلّبات النظافة الصحية، من الأصعب علينا الحد من انتشار الأمراض الخطيرة وآثارها مثل فيروس نقص المناعة/الإيدز فكلّ يوم، يهلك ٣٨٠٠ طفل من جرّاء الأمراض المرتبطة بقلة الماء الصالح للشرب والآمن للاستهلاك بسبب نقص شروط الصحّة العامة.

هل ندرة الماء سُببها تغيّر المناخ؟

إن ندرة المياه تتفاقم بفعل تغيّر المناخ، لا سيما في المناطق الأشد جفافاً من العالم حيث يقطُن أكثر من ملياري نسمة، وأينما يُعثر على نحو نصف فقراء العالم أجمع. فلا غرار أن صَون موارد المياه في العالم إنما يتطلّب التعامل مع التأثير البشري على البيئة ومناخ الكرة الأرضية لكن هناك عوامل أخرى أيضاً ماثلة، كالزيادات المطلوبة في كمّيات المياه للزراعة والغذاء تلبيةً لاحتياجات السكان المتزايدين فالزراعة هي المستهلك الأول للماء العذب وكذلك فأن اتجاهات

التوسع الحضري والزيادات في استهلاك المياه محلـــياً وصناعياً من قبل سكان المناطق الأكثر تقدّماً في العالم، هي عوامل تؤدّي أيضاً إلى تزايد معدلات الاستهلاك المائي.

والمحصّلة النهائية، تتجلّى المشكلة في كيفية إدارتنا لموارد المياه المتاحة حالياً، وفيما إذا كنّا نعتبر أنفسنا مجتمعاً عالمياً يملك الإرادة السياسية بحق لدعم السياسات والاستثمار في البرامج التي تحمي البيئة الطبيعية من حولنا، وتصون الموارد المائية، وتسعى إلى استخدام كمياتٍ أقل منها لتحقيق نتائج أفضل.

إن الإرادة السياسية، بالتعاون والاستثمار الدوليين يستطيعان وقف الهدر المائي من أحواضٍ نهرية ضخمة مثل نهر النيل وبحيرة تشاد وهذا أمر تشارك المنظمة وغيرها من وكالات الأمم المتّحدة بعملها الحثيث في مجاله وبوسع الإرادة السياسية والاستثمار، المساعدة في توفير المياه للملايين من صغار المزارعين حول العالم ممن يناضلون من أجل إنتاج غذاءٍ كافٍ لسد الرمق، وذلك من خلال دعم برامج مؤسّسة محلية تتضمّن مباشرةً أولئك المزارعين وجيرانهم في جهود صون مياه المطر بالتجميع، وتحقيق استخدامات أعلى كفاءة للموارد المائية والحفاظ عليها. فمن شأن الالتزام السياسي، والأخلاقيّ أن ييسرا توفير المياه لما يبلغ ١.١ مليار نسمة ممن لا يملكون حتى الحصول على الحدّ الأدنى منه– أي ما يتراوح بين ٢٠ و٥٠ لتراً من الماء العذب لتلبية أشد حاجاتهم الأساسيّة، فضلاً

عن ٢.٦ مليار نسمة آخرين ممن لا يملكون مياهاً كافية للإيفاء بشروط الصحّة العامة الأساسية.

إذا كانت الزراعة هي المستخدم الأول في العالم للمياه العذبة، ألا يكمن الحلّ لندرة المياه إذن في الزراعة؟

أولاً وقبل أي اعتبارٍ آخر، ليس هناك عصا أو شفرة سحرية للقضاء على ندرة المياه فجأة لكن هناك أساليب للقضاء ضدّ نقص المياه ونحن في نهر المنظمة نقرّ بأنّ قطاع الزراعة يجب أن يتبوّأ موقع الصدارة في التعامل مع ندرة المياه باكتشاف طرق وأساليب أكثر قدرة على حفظ المطر والرطوبة الناشئة عن المطر، والنهوض بتقنيات الري في الأراضي الزراعية.

إن إنتاج غذاءٍ كافٍ إنما هو أمرٌ أساسي لمحاربة الجوع والنهوض بمستويات المعيشة في جميع القارات. غير أن الزراعة تستهلك نحو ٧٠ بالمائة من مجموع المياه العذبة المتحصله وفى حدود ٩٥ بالمائة لدى العديد من البلدان النامية فلمعالجة ندرة الماء حتّى حين يتزايد الطلب على الغذاء لزيادة كمياته، من المتعيّن علينا أن ندعم المبادرات الرامية إلى إنتاج غذاءٍ أكثر بماءٍ أقل بالتناسُب ومرةً أخرى، يعني ذلك حماية ممراتنا المائيّة، والحفاظ علي الغابات وتحسين أساليب ري المحاصيل وإدارة التربية الحيوانية وعلى سبيل المثال بالتفكير علي النطاقين الكبير والصغير مــعاً، تدعو المنظمة أولاً إلى إعتماد الري على النطاق

الصغير والقصير الأمد كمشروعات صغرى على مستوى القرية، وتتضمن تلك تطوير أساليب بسيطة ورخيصة نسبياً ذات مردودٍ تكاليفي ويمكن أن تطبَّق بسهولة من قِبل صغار المزارعين لري المحاصيل ولقد قمنا على تنظيم ودعم برامجٍ رائدة في مناطق مثل جنوب إفريقيا وتركيا والمكسيك للتركيز على الري المحدود النطاق والنظم المستندة إلى المجتمعات المحلية في استجماع مياه الأمطار.

وفي أغلب الأحيان، يتعيّن أن نهبّ لنجدة السكان تعافياً من حالات النقص الحادة في المياه والمواد الغذائية من خلال توفير مقوّمات المحاصيل والثروة الحيوانية مجدداً مع البدء في مشروعات الريّ في الوقت ذاته، وذلك على النَسق الذي نعتمده فعلياً الآن في النيجر بدعمٍ من جهات التبرّع الحكومية والدولية. لكن سرّ النجاح الطويل الأجل يكمن في الخروج من حلقة الاستجابة لطوارئ المياه مرة تلو أخرى وإرساء برامج موقعيّة عملية ومستدامة للأجل البعيد.

وذلك إنما يتطلّب تغييراتٍ وتعاون على صعيد السياسات وعلى مستوياتٍ أعلى. ويعني الإرتقاء بإدارة المرافق المتاحة وتحسينها، ومن ثَم العمل عبر الحدود الوطنية بهدف تنمية مناطق الأحواض المائية وصَونها.

كان العالم بعيداً عن بلوغ الأهداف الإنمائية للألفيّة للحد من استشراء الجوع بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥. فمن أين اليقين اليوم أن يصبح الوضع مختلفاً بصدد بلوغ هدف تحسين إمكانيات الحصول على المياه؟

ثمة تكافل بين الغايتين. فالحصول على المياه مرتبطٌ ارتباطاً معقّداً بإنجاز معظم

الأهداف الإنمائية للألفيّة، ويتضمّن ذلك تقليص الفقر المدقع والجوع قبيل حلول ٢٠١٥ إلى النصف، ووقف انتشار فيروس نقص المناعة/الإيدز، وضمان التعليم الأساسي لكلّ الأطفال أينما كانوا في غضون نفس الفترة الزمنية. لذا، ليس بالوسع تحقيق تقدمٍ حقيقي على صعيد التنمية في العالم بدون معالجة قضية ندرة المياه.

إن مواجهة ندرة المياه تتطلّب التصدّي لجملة قضايا، لا يرتبط جميعها مباشرةً بالزراعة. وتتراوح تلك من حماية البيئة والتخفيف من ارتفاع درجة الحرارة الجوية، إلى التسعير العادل للخدمات المائية والتوزيع المُنصف لمواردها من أجل الريّ، والصناعة، والاستعمالات المنزلية. لذا فليس فقط قطاع الزراعة، بل الكل والجميع– من منظماتٍ دولية، وحكوماتٍ، ومجتمعٍ دولي– عليهم المشاركة في المسؤولية.

استنزاف المياه الجوفية

وفي الوقت الذي يتزايد فيه الطلب على المياه اتجهت العديد من الدول إلى زيادة استخراج المياه الجوفية، وتشير عديد من التقديرات إلى تناقص المعروض المائي في كثير من تلك الدول، والأقاليم مثل بعض أجزاء الصين والهند وغرب آسيا، ودول الاتحاد السوفيتي السابق، والولايات الغربية الأمريكية ووفق رأي الدكتور برون عن أحد الولايات الهندية تاميل نادو التي يزيد عدد سكانها عن ٦٢ مليون نسمة تنتشر الآبار الجافة في كل مكان لاستنزاف المياه الجوفية والحال كذلك في إيران التي تضخ بمتوسط خمسة مليارات متراً من المياه سنويًّا

من مياهها الجوفية، والذي أوجد ما يمكن أن نطلق عليه "لاجئي المياه" الـذين يهاجرون من مناطق الفقر المائي، التي تجف آبارهـا وتتنـاقص كميـة الميـاه المستخرجة من الآبار الجوفية إلى مناطق ذات وفرة مائية.

وهذا لا يُثير الاستغراب والدهشة عند قراءة ما ذهب إليـه تقريـر التنميـة البشرية الصادر عن الأمم المتحدة لعام ١٩٩٩ والذي يتوقع حدوث حـروب من أجل المياه (حروب المياه) ولاسيما بين الـدول الـتي تشـترك في الأنهـار والبحيرات التي تكون المصدر الرئيس للمياه لتلك الدول وفي هذا الصدد يتوقع ليستر برون أن تكون هناك حروب بين دول حوض نهر النيل (مصر، السودان وأثيوبيا) بسبب المياه، أكثر من أي منطقة أخرى.

المياه في القانون الدولي

افتقرت الأنهار منذ منتصف القرن السابق لتشريعات دولية ملزمة تحدد آلية للاستفادة من المياه المشتركة للأنهار، وتضمن المؤتمر الحادي والخمسون لرابطة القانون الدولي ١٩٦٦ تقريراً عرف بمبادئ هلسنكي بشأن استخدامات مياه الأنهار الدولية، احتوى أحكاماً عامة لتنظيم العلاقات القانونية بين دول الحوض الدولي، إلا أن هذه المبادئ لم ترق إلى مستوى المعاهدة الدولية الملزمة والتي يمكن الاحتكام لبنودها في حالة قيام نزاع بين الدول المتشاطئة .

وأقرت محكمة العدل الدولية في لاهاي عام ١٩٧٤ مجموعة من المبادئ المتعلقة بحل النزاعات الدولية على المياه وكان أبرزها

١- حق الدولة التى تقع في الجزء الأسفل من النهر تسلم إشعار مسبق عن أي نشاط في الدول التى تقع في أعلى النهر والذي يؤثر عليها، ووجوب دخول الأطراف ذات العلاقة في إستشارات ومداولات فيما بينها قبل البدء بأي مشروع في الحوض النهري.

٢- منع الأعمال التى يمكن أن تسبب أضرار كبرى لأي طرف من الأطراف، ووجوب التعاون بين الجميع حول المشاكل المعنية.

٣- منع أي أعمال تؤدي الى أضرار بيئية في الدول الأخرى.

٤- ضرورة تأجيل الأعمال المتعلقة باستغلال المصادر المشتركة في حال توقع أن تكون المفاوضات بين الدول المعنية طويلة.

وقد طورت لجنة القانون الدولي عام ١٩٨٣ هذه المبادئ، وأقرت أن يعتمد مبدأ توزيع الحصص في المياه من دول الحوض على الاحتياجات الضرورية المتمثلة بجوانبها الاقتصادية والاجتماعية، وترتكز مبادئ القانون الدولي على قاعدتين أساسيتين وهما:

قرارات هيج لعام ١٩٥٧ وملحقاتها، والتى أقرتها إسرائيل لاحقاً.

ـــ معاهدة جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ والتى تقتضي حماية المدنيين في حالة الحرب، علما بأن إسرائيل وقعت عليها، ولكنها ترفض الاعتراف بانطباقها على الأراضي الفلسطينية التي احتلتها عام ١٩٦٧، ومع هذا فمبادئ قانون الاحتلال بالقوة تنص على ما يأتي:-

ـــ لا تملك الدولة المحتلة حق السيادة على الأراضي التى احتلتها، وانما يمكنها

ممارسة سلطة مؤقتة عليها نتجت عن عملية الاحتلال غير الشرعي.

ـــ إن مفهوم الاحتلال هو وضع مؤقت، ولذا فإن حق الدولة المحتلة في الأراضي التى احتلتها ليس إلا حقا مرحلياً وغير دائم.

ـــ عند ممارسة صلاحية الدولة المحتلة يجب أن تراعي المبادئ الآتية:

١- تغطية احتياجاتها العسكرية فقط.

٢- احترام مصالح السكان الواقعين تحت الاحتلال.

٣- يجب على الدولة المحتلة عدم ممارسة صلاحيتها من لتدعيم وتغطية مصالحها.

obeikandl.com

الفصل الثانى

التنافس في مقابل الصراع

كتب ليستر برون يقول أنه في الوقت الذي تقل فيه المياه بالنهر عند وصوله إلى البحر الأبيض المتوسط، فإن تزايد الطلب السوداني والأثيوبي على مياه النهر سوف يقلل من حصة مصر وعلى الرغم من أن الاتفاقيات الدولية قد منحت أثيوبيا حصة ضئيلة من المياه يرى برون أن رغبة أثيوبيا في حياة أفضل، وباعتبار منابع نهر النيل أحد مواردها الطبيعية الضئيلة، ستحتاج أثيوبيا، بلا شك، إلى كمية أكبر من المياه عن تلك المحددة لها.

وأحد أكبر مشكلات حوض نهر النيل هي عدم وجود اتفاقيات للتقسيم العادل والمنصف لحقوق المياه بين دول الحوض، وكان آخر تلك الاتفاقيات تلك الموقعة بين مصر والسودان عام ١٩٥٩ والتي أسفرت عن السيطرة المصرية الافتراضية على مياه نهر النيل وقد استندت الاتفاقية إلى وصول ما يقدر بـ ٨٤ مليار متر مكعب عند أسوان، فخصصت ٥٥.٥ مليار متر مكعب أي الثلثين لمصر، و١٨.٥ مليار متر مكعب للسودان أي الثلث.

والجدير بالذكر ان اتفاقية ١٩٥٩ مازالت سارية، إلا أنها مقبولة فقط من قبل طرفيها (السودان ومصر) وهذه مشكلة كبيرة. فالدول الثمانية الأخرى لا

توافق على تلك الاتفاقية ولكن لسوء الحظ ليس هناك إطار رسمي آخر للتعامل مع هذا الخلاف السياسي

ويضيف أحد المختصين بمشاكل المياه العالمية أيضًا أن هناك نقاشات دورية ثنائية وكذلك على المستوى الإقليمي لمعالجة القضايا المتعلقة بالمياه، ولكنها حتى الآن لم تحقق انفراج بشأن إعادة توزيع مياه نهر النيل، وهذا ما قد يتمخض عنه إمكانية أن يكون – أو لا يكون – هناك حروب في تلك المنطقة بسبب المياه في يوم من الأيام.

وترجع إحدى محاولات التعاون بين دول حوض نهر النيل وهي مبادرة حوض نهر النيل إلى عقد مضى، وكان البنك الدولي يرغب ان يصل من اتفاقية حوض نهر النيل الى تعاون دول الحوض في استخدام مصادر حوض نهر النيل لمحاربة الفقر وتعزيز التنمية الاجتماعية – الاقتصادية بالمنطقة وقد وافقت الدول الأعضاء على تبادل المعلومات مع الدول الأخرى في الحوض من أجل عمل دراسات من أجل دوام مشاريع التعاون.

وقد عُدت تلك المبادرة أحد بوادر نجاح تعاون دول حوض نهر النيل، فقد أبدت دول الحوض التزامها بتلك المبادرة.

ويرى السفير شين أن مبادرة حوض نهر النيل منظمة للتعامل المبدئي مع القضايا الفنية والعملية وليست مع القضايا السياسية الخلافية فمن السهل

التعاون في الأمور الفنية عن نظيرتها السياسية والشيء المتبقي وفق رأي السفير هو مدى استعداد دول الحوض للخوض في القضايا المهمة والأكثر تعقيدًا وجدلاً وتلك المتعلقة بحقوق المياه والتوزيع المنصف للمياه.

المياه سلعة اقتصادية قابلة للبيع

وقضية حوض نهر النيل تلقي الضوء على عديد من التحديات التي تواجه المواطنين وصناع القرار في كل أنحاء العالم. فيشير الاتجاه الحالي لتزايد عدد السكان وإزالة الأشجار والزراعة وعدم كفاءة أساليب استخدام المياه المتوفرة إلى أن ندرة مورد المياه سوف تكون أحد مصادر الصراع في المستقبل بين الدول.

فوفق إحصاءات مكتب الإحصاء الأميركي يُتوقع أن يزيد عدد سكان العالم من ٦ مليار عام ١٩٩٩ إلى ٩ مليار بحلول عام ٢٠٢٤ علماً بأنه أُزيلت أكثر من خمس الغابات الاستوائية في العالم في عام ١٩٦٠ واستمرت إزالتها بمعدل ٠.٧% سنويًّا وعلى الصعيد الزراعي ما يقرب من ٧٠% من مياه الكرة الأرضية الصالحة للشرب ذهبت إلى مشاريع الري ويتوقع معهد أبحاث سياسة الغذاء زيادة استخدام المياه في مشاريع الري بنسبة ١١% عالميًا ما بين عامي ١٩٩٥ و٢٠٢٥.

الفصل الثالث

جدل بسبب مياه النيل

واثارت الخطة جدلا بين بعض انصار الحفاظ على البيئة ويقولون ان تخضير الصحراء غير عملي وغير قابل للتطبيق على المدى الطويل وربما يؤدي لنتيجة عكسية في النهاية .

وتساءل اندرز ياجرسكوج مدير معهد ستوكهولم الدولي للمياه في السويد عن حكمة استغلال موارد مائية قيمة في الزراعة في مناطق صحراوية غير ملائمة للزارعة وحيث تتبخر المياه سريعا بسبب حرارة الشمس الشديدة. وقال الصحراء ليست أفضل مكان لزراعة الغذاء من منظور سياسي ربما يكون هناك مغزى من اجل توفير فرص عمل لعدد اكبر من الناس رغم انه غير منطقي من منظور المياه.

كما ان نطاق عمليات الاستصلاح قد يؤجج التوترات الاقليمية بشأن ترتيبات اقتسام مياه النيل اذ ان مصر تحتاج من اجل تخضير الصحراء لاكثر من حصتها التي حددتها معاهدات دولية.

ويهدف مشروع توشكي لاستصلاح اراض صحراوية في جنوب مصر لزيادة مساحة الاراضي الزراعية بنحو ٤٠ في المئة بحلول عام ٢٠١٧ ويحتاج حوالي خمسة مليارات متر مكعب من المياه سنويا.

ويقلق ذلك جيران مصر الى الجنوب وهم غير راضين بالفعل عن ترتيبات

اقتسام مياه نهر النيل. وينص الاتفاق المبرم بين مصر والسودان في ١٩٥٩ على ان تحصل مصر على ٥ر٥٥ مليار متر مكعب من المياه سنويا وهو يزيد عن نصف اجمالي حجم تدفقات المياه في النيل.

ولم تخصص رسميا حصة من مياه النيل لاثيوبيا حيث منبع النيل الازرق ولكن هذا البلد الذي يعاني من المجاعات المتكررة يعتمد بشكل مكثف على المياه لتنمية الزراعة وقالت ساندرا بوستل مديرة مشروع سياسة المياه العالمية ومقره الولايات المتحدة "سيزيد مشروع توشكي من تعقيد تخصيص مياه نهر النيل لاثيوبيا وغيرها من دول حوض نهر النيل بقدر اكبر من المساواة." وتابعت "ربما تهيىء مصر الساحة لخطة قد تضر بها في نهاية المطاف إرضاء المواطنين بدل الدول المجاورة لكن خبراء اخرين يلمحون الى انه ربما يكون لزاما على مصر ان تسترضي مواطنيها بدلا من الالتفات لمخاوف جيرانها فيما يتعلق بسياسة المياه

ويضغط التكدس السكاني على البنية التحتية في المدن وتخشى الحكومة ان تستغل جماعات معارضة مثل جماعة الاخوان المسلمين التي تشغل خمس مقاعد البرلمان حالة عدم الرضى.

ويقول مصطفى صالح استاذ علم البيئة بجامعة الازهر في القاهرة تشعر الحكومة انها بحاجة لتخفيف الازدحام بالمناطق المكتظة بالسكان مما يضغط كثيرا على الموارد مثل الاراضي الخصبة وتحاول توزيع السكان على مناطق اخرى في البلاد.

الصراع على مياه الشرق الأوسط

تشير معظم الدراسات المتخصصة في مجال المياه الى أن نسبة ما تحصل عليه إسرائيل من المياه، ومن خارج حدود الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ تبلغ ٦٨% من اجمالي إستهلاكها للمياه، بينما تحصل الدول العربية من خارج حدودها على ٦٠% من إجمالي المياه المستهلكة فيها، وهذا يعني مدى حساسية وأهمية عنصر المياه لكلا الطرفين، فأي طرف يمكن أن يستعمل عنصر المياه كورقة ضغط ومساومة بالنسبة للطرف الآخر.

ومما زاد الأمور سوءاً هو دخول عناصر خارجية في موضوع الصراع على المياه بين إسرائيل والدول العربية، مثل تركيا والتي تريد وبإيعاز من اسرائيل أن تجعل من المياه سلعة تباع وتشترى مثل النفط، والولايات المتحدة الأمريكية والتي تريد أن تجعل من المياه عنصراً هاماً لاستمرار هيمنتها وسيطرتها على منطقة الشرق الأوسط، وضمن مفهومها الخاص بالعولمة الاقتصادية، فكل الأطراف المختلفة تتسابق مع الزمن لتحقيق أهدافها وجعلها أمراً واقعاً بالنسبة للآخرين.

وإدراكا منا لأهمية موضوع المياه في الصراع في منطقة الشرق الأوسط، نرى من الأهمية استقراء بسيط وموجز لوجهات نظر ومواقف الأطراف المختلفة والمعنية بموضوع المياه.

وهذا ما تطلب منا التطرق لموقف القانون الدولي تجاه المياه، وموقع ملفات المياه في عمليات التسويات السلمية، وتحديداً بين الفلسطينيين وإسرائيل والهدف

من كل ذلك هو بلورة رؤية شاملة حول مواقف وأهداف الأطراف المختلفة، ومن ثم التوصل للمقترحات والتوصيات العامة التي يمكن الاستفادة منها ومن هنا نطرح سؤالا بسيطا لكل طرف مواقفه وأهدافه تجاه قضايا المياه، إسرائيل، الدول العربية، الولايات المتحدة الأمريكية، تركيا، فأي طرف سيتمكن من النجاح والثبات على مواقفه والوصول إلى أهدافه؟(١)

بداية الأزمة

نشبت الأزمة بحوض النيل لثبات حصص المياه، وتزايد سكان دول الحوض، واتساع مشروعات التنمية الزراعية والصناعية، التي تتطلع إليها دول المنبع، وتتطلب بناء سدود على البحيرات، وبعض روافد النهر، إضافة إلى تدخل جهات أجنبية ربما يدفع المنطقة تدريجيا باتجاه كارثة مائية، حيث اعترضت بعض دول النيل منذ استقلالها علي الاتفاقيات التي تعطي مصر النصيب الأكبر من مياه النيل، بحجة أن هذه الاتفاقيات تم إبرامها في ظل الحقبة الاستعمارية لدول الحوض حين كانت إرادتها مقيدة ومغيبة، بل هددت بعض الدول بتنفيذ مشاريع مستقلة على مجرى النهر، في ظل حاجتها لموارد مائية متزايدة، خاصة مع توقعات تقرير مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء في يناير ٢٠٠٩ م بارتفاع عدد سكان دول حوض النيل من ٣٨٧.٤ مليون نسمة عام

---

١) من مقال غازي ابوكشك – المؤسسة الفلسطينية للاعلام

٢٠٠٧ م إلى نحو ٦٥٤.٣ مليون نسمة عام ٢٠٣٠م. ومن ثم نبه تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حديثا من أن قضية المياه قد تفجر صراعا في القارة الإفريقية خلال الـ٢٥ عاما المقبلة.

مبدأ نيريرى

وتعود جذور الأزمة المائية بين مصر ودول الحوض إلى تاريخ استقلال دولة تنزانيا عام ١٩٦٤م، حين أصدر الرئيس التنزاني وقتها إعلانا باسم مبدأ نيريري يتضمن عدم الاعتراف بالاتفاقيات التي أبرمت قبل إعلان الاستقلال ومن بينها اتفاقية ١٩٢٩م.

وقد أيدت هذا المبدأ أوغندا وكينيا، ثم وقعت تنزانيا مع رواندا و بروندي اتفاقية نهر كاجيرا – أحد روافد بحيرة فيكتوريا – عام ١٩٧٧ م، التي تتضمن عدم الاعتراف باتفاقية ١٩٢٩م، كذلك أعلنت إثيوبيا رفضها لاتفاقيتي ١٩٢٩ و١٩٥٩ م، وقامت عام ١٩٨٤ بتنفيذ مشروع سد فيشا – أحد روافد النيل الأزرق – بتمويل من بنك التنمية الإفريقي، وهو مشروع قد يؤثر على حصة مصر من مياه النيل بحوالي ٥ مليارات م٣/ سنة.

ولاحتواء الخلافات، أوصى الاجتماع الوزاري لدول حوض النيل بأديس أبابا فى سبتمبر ٢٠٠٣ م بآلية جديدة لحل النزاعات وديا، بحيث تساهم الصناديق الدولية والدول المانحة في تمويل مشروعات لصالح دول الحوض، و تشمل هذه

الآلية بناء خزانات ومشروعات الربط الكهربائي. ولكن تجددت المناوشات حين طالب البرلمان الكيني الحكومة بإعادة التفاوض على معاهدة ١٩٢٩م، وذلك بعد انسحاب مارثا كاروا وزيرة المياه الكينية السابقة من مؤتمر وزراء الري الأفارقة بإثيوبيا في ديسمبر ٢٠٠٣م.

وعاد التوتر بين مصر وتنزانيا عقب تصريحات لوزير الثروة المائية التنزاني في ٢٠٠٤ م، قال فيها "إن بلاده ترغب في التزود من مياه بحيرة فيكتوريا عبر أنابيب تمتد ١٧٠ كيلو مترا لتصل إلي القرى في تنزانيا دون إخطار أحد باعتباره حقا لبلاده.

في غضون ذلك، يري متخصصون أن الأوضاع الاقتصادية لهذه الدول لن تمكنها من إقامة مشروعات على ضفاف النهر تحجز المياه، خاصة أنه لا توجد مساحات منبسطة تشكل أحواضا طبيعية للمياه المحتجزة، مما يهددها بالغرق إذا أنشأت هذه السدود.

بينما يحذر خبراء استراتيجيون من خطورة التدخلات الخارجية بحوض النيل، وخاصة من إسرائيل التي تسعى لإقرار مبدأ بيع المياه وترجع مطامعها في مياه النيل إلى ١٩٣٠م، عندما تقدم زعيم الحركة الصهيونية هيرتزل إلى الحكومة البريطانية بمشروع تحويل جزء من مياه نهر النيل إلى صحراء النقب في إسرائيل وفي عام ١٩٧٤ م، صمم المهندس الإسرائيلي إليشع كيلي مشروعا لجلب المياه لإسرائيل، من خلال توسيع ترعة الإسماعيلية حتى يزيد معدل تدفق المياه داخلها

وسحبها من أسفل قناة السويس. وقد تكرر طلب المشروع، خاصة بعد توقيع معاهدة كامب ديفيد عام ١٩٧٩م، الأمر الذي رفضته مصر تطبيقا للاتفاقيات السابقة مع دول حوض النيل والتي تنص على عدم جواز إمداد أي دولة خارج حوض النيل بالمياه.

الصراع على المياه في حوض نهر النيل

يُعد حوض نهر النيل مستودع مائي يُغطي ١.٣ مليون ميل مربع وهي مساحة أكبر بقليل من أراضي الهند ونهر النيل الذي يعد أطول نهر في العالم يمر بـ (١٠) دول، هي: مصر، السودان، أثيوبيا، أوغندا، تترانيا، كينيا، الكونغو الديمقراطية، رواندا، بوروندي وأريتريا وثلاثة دول فقط وهي مصر، السودان وأثيوبيا تمثل ٨٥% من الأراضي التي تشكل الحدود المائية للحوض.

ويُتوقع أن يزيد الطلب على المياه في تلك المنطقة خلال الـ ٤٠ سنة القادمة ونظرًا لزيادة عدد السكان بدول حوض نهر النيل فعلى سبيل المثال يبلغ التعداد السكاني بمصر حاليًا٧٩ مليون نسمة ويتوقع أن يصل إلى ١٢١ مليون نسمة بحلول عام ٢٠٥٠ وسيصل عدد سكان السودان بحلول عام ٢٠٥٠ إلى ٧٣ مليون نسمة، وفي أثيوبيا يتوقع أن يزيد عدد السكان من ٨٣ مليون نسمة حاليًا إلى ١٨٣ مليون بحلول عام ٢٠٥٠.

وتزايد السكان ليس العامل الوحيد لزيادة الطلب على مصادر المياه بالمنطقة، إذ يقول ديفيد شين السفير الأسبق ببوركينا فاسو وأثيوبيا وأستاذ الشئون الدولية بجامعة جورج واشنطن في حوار مع فريق النسخة الفارسية من (تقرير واشنطن) أن مشاريع الري تُعد أكبر تهديد لمستقبل الاستخدام الودي لمياه نهر النيل، فتلك المشاريع الكبيرة تستخدم كمية كبيرة من المياه والتي لا تعود مرة أخرى إلى نظام النهر.

وتعد إزالة الغابات وتآكل التربة أحد مصادر التهديد الأخرى ووفقاً لما جاء فى مونغاباي أحد المواقع الإلكترونية المؤثرة والمهتمة بالمناخ والبيئة، فقدت أثيوبيا ١٤% من غاباتها مابين عامي ١٩٩٠ و٢٠٠٥ والتي تُؤثر على تساقط الأمطار، وتفاقم تآكل التربة، وهذا من شأنه أن يزيد الترسيب والحد من بقاء البنية الأساسية لتخزين المياه.

أسباب الخلافات الحالية بين دول حوض النيل:

تواجه دول المصب فى حوض نهر النيل (مصر والسودان) العربيتان الأفريقيتان فى هذه الفترة واحدة من أكبر المشاكل التى تهدد الأمن المائى لكل منهما ،وذلك بتفجر الأزمة التى أثارتها دول المنبع فى حوض نهر النيل بشأن إعادة النظر فى إتفاقية تقسيم مياه النيل التى تم التوصل إليها بين هذه البلدان فى السابق(إتفاقية عام ١٩٢٩ و إتفاقية العام ١٩٥٩)والتى تحصل مصر بموجبها على ٥٥.٥ متر مكعب من مياه نهر النيل سنويا أى ما يعادل ٧٨% من حصة مياه النهر،أما

السودان بموجب هذه الإتفاقية فإنه يحصل على ١٨.٥ متر مكعب سنويا اى ما يعادل ١٣% من حصة مياه النهر، حيث شهد إجتماع الإسكندرية الأخير لدول حوض نهر النيل فى شهر يوليو ٢٠٠٩ خلافا حادا بين دول المنبع ودول المصب حول توزيع حصص مياه نهر النيل وحق دول المنبع فى إقامة مشروعات على نهر النيل والتى من شأنها أن تؤثر على حصص كل من مصر والسودان من المياه،الشيء الذى أدى تفجر أزمة بين دول المنبع ودول المصب مصر والسودان، الشيء الذى أرجأ التفاوض حول تعديل إتفاقية تقسيم مياه نهر النيل.

برز الخلاف بين دول المنبع والمصب فى إجتماع وزراء الموارد المائية لدول حوض نهر النيل المنعقد فى الإسكندرية فى يوليو ٢٠٠٩ حيث تركز الخلاف بين دول المنبع والمصب حول الأتى:

١.تطالب دول المنبع (أثيوبيا ،أوغندا،كينيا،تنزانيا،الكنغو الديمقراطية،رواندا وبورندى) بفرض إتفاقية إطارية جديدة على مصر والسودان بحجة أن هذه الإتفاقيات القديمة عقدت فى فترة الإستعمار وأنها فى الوقت الراهن تحتاج الى تنفيذ مشاريع تنموية تقتضى إقامة مشروعات على نهر النيل.

٢.تطالب مصر والسودان بأن يبقى الوضع على ما هو عليه فيما يخص الحصص المائية وترتيبات الوضع الحالى بين دول المنبع والمصب وتتمسكان بالآتى:

أ. الموافقة المسبقة على قيام أى مشروعات على حوض النيل.

ب.الحقوق التاريخية لدول المصب فى مياه نهر النيل

جـ.الإجماع على القرارات المتخذة حول مياه نهر النيل.

نتيجة للإختلاف فى وجهات النظر بين دول المنبع ودول المصب والمتركزة فى النقاط الخلافية أعلاه نشبت أزمة بين دول المنبع والمصب أدت الى تأجيل تعديل الإتفاقية الإطارية لبمادرة دول حوض نهر النيل لمدة ستة أشهر لإفساح المجال لوزراء الموارد المائية لدول المنبع لمزيد من التشاور بينهم وبين دولهم.

الخلافات مع دول أعالي النيل:

منذ فترة طويلة وهناك تفكير لدي دول منابع النيل وبخاصة أثيوبياً فيما تعتبره حقها في استغلال مياه النيل وفقاً لاحتياجاتها التنموية باعتبار ان مياه النهر تنبع من أراضيها رغم أنها لا تحتاج اليها لهطول الامطار بكميات غزيرة تكفي للزراعة، وترى أن على دول المصب مواءمة احتياجاتها مع ما يتبقى من استخدام دول المنابع.

من هذا المنطلق فقد تقدمت إثيوبيا رسمياً بمطالبها إلى مؤتمر الأمم المتحدة للدول النامية عام ١٩٨١م حيث أعلنت رغبتها في استصلاح ٢٢٧ ألف فدان في حوض النيل الأزرق وأكدت أنه نظراً لعدم وجود اتفاقيات بينها وبين الدول النيلية الأخرى فإنها تحتفظ بحقها الكامل في تنفيذ مشروعاتها مستقلة

وقد قامت بالفعل مع بداية عام ١٩٨٤م بتنفيذ مشروع سد فيشا، أحد روافد النيل الأزرق بتمويل من بنك التنمية الإفريقي وهو مشروع يؤثر على حصة مصر من مياه النيل بحوالي ٥، ٠ مليار م٣، كما تقوم أثيوبيا بدراسة ثلاثة مشروعات أخرى وتلك المشروعات سوف تؤثر على مصر بمقدار ٧ مليار م٣ سنويا

وتتلخص حجج دول أعالي النيل وعلى رأسها إثيوبيا في إقامة هذه المشروعات في الآتي:

١- تترسخ عند حكام الحبشة منذ القدم فكرة مؤداها القدرة على تحويل مياه النيل عن مصر رداً على سعي مصر للسيطرة والهيمنة هذه الرؤية الإثيوبية فضلاً عن اختلاف وجهات النظر في كل من أثيوبياً ومصر والسودان، دفعت العلاقات في فترة أواخر السبعينات إلى التوتر فقد أعلن السادات في ١٩٧٩/١٢/١٦م في حديثه لمجلة أكتوبر عن نيته في توجيه قدر من مياه النيل إلى القدس إسرائيل مما أثار إثيوبيا فتقدمت بمذكرة الى منظمة الوحدة الإفريقية في مايو ١٩٨٠م وهددت بإجراء تغييرات في مجرى النهر بالقوة العسكرية إن اقتضى الأمر ذلك مما حدا بوزير خارجية مصر آنذاك إلى أن يصرح في مجلس الشعب المصري: إن مصر ستمضي إلى خوض الحرب من أجل تأمين استراتيجيته

وفي مؤتمر مركز الدراسات الإفريقية والشرقية في جامعة لندن عن مياه النيل ٢ – ٣ مايو ١٩٩٠م أوضح خبير المياه الإثيوبي د. زيودي أباتي مدير عام هيئة

تنمية الوديان في إثيوبيا ومندوبها في المؤتمر: أن مصر والسودان قد اقتسمتا مياه النيل دون التشاور مع دول أعالي النيل أو مجرد إخطارها، وبالرغم من تعرض إثيوبيا لموجات من الجفاف فهي لا تستغل سوى ٦، ٠ مليار م٣، من مياه النيل بينما بقية دول أعالي النيل لا تستخدم سوى ٥، ٠ مليار م٣، وهذه الدول في حاجة إلى مزيد من المياه للأمن الغذائي وري الأرض.

ولا تزيد حجج بقية دول أعالي النيل مثل كينيا وتنزانيا وأوغندة عن لب القضية وهي أن هذه الدول لم يستشرها أحد في اتفاقيه توزيع المياه، ولم يكن لها ترضية ما سواء بالمياه أو غيرها بالرغم من حالة الجفاف واحتياجاتها الشديدة للمياه في مشاريعها الزراعية الطموحة، وأن الاتفاقيات الموقعة وقعت أيام الاستعمار وهي لم تكن طرفاً أصيلاً فيها.

أما الطرف المصري والسوداني فيرى أن الاحتياجات المائية لدول أعالي النيل المعلنة مبالغ فيها، وأنها لا تقوم على أساس سليم، وهذه الدول مطالبة بأن تدرس مطالبها من مياه النيل على أسس علمية سليمة، فليس من المعقول أن تكون كمية المياه التي تطالب بها لعام ٢٠٠٠م عشرة أضعاف الكميات التي تستخدمها عام ١٩٨٠م؟

والرؤية المصرية تعتمد تقليدياً على نظرية الحقوق المكتسبة والتاريخية والقائمة على الممارسة الظاهرة للحقوق المصرية بشكل مستمر ومؤكد، وقد استمر

الموقف السلبي طوال فترة زمنية كبيرة من قِبَلِ دول أعالي النيل كقرينة على حقوق مصر.

كما أنها تعتمد على ثلاث اتفاقيات وقعت مع ملك الحبشة في الماضي وهي:

البروتوكول الأنجلو إيطالي في ١٥ إبريل عام ١٨٩١م.

-٢ المعاهدة المبرمة بين بريطانيا وإثيوبيا في ١٥ مايو ١٩٠٢م.

وتبنى النظرية المصرية على أن منظمة الوحدة الإفريقية قد أقرت مبدأً عرفياً ينص على أن الحدود والاتفاقيات التي تم توريثها من الاستعمار تظل كما هي تجنباً لإثارة النزاعات والحروب بين دول القارة. وهذا المبدأ أقرته إثيوبيا نفسها في نزاعها الحدودي مع الصومال.

ولا تزيد حجج بقية دول أعالي النيل مثل كينيا وتنزانيا وأوغندة عن لب القضية وهي أن هذه الدول لم يستشرها أحد في اتفاقيه توزيع المياه، ولم يكن لها ترضية ما سواء بالمياه أو غيرها بالرغم من حالة الجفاف واحتياجاتها الشديدة للمياه في مشاريعها الزراعية الطموحة، وأن الاتفاقيات الموقعة وقعت أيام الاستعمار وهي لم تكن طرفاً أصيلاً فيها

أهم الصراعات بين دول الحوض

– الخلافات المصرية السودانية – الخلافات مع دول أعالي النيل.

أولاً: الخلافات المصرية السودانية:

في عام ١٩٢٩م توصلت بريطانيا ومصر إلى اتفاق أخذ شكل مذكرات تبادلية بين رئيس الوزراء المصري والمندوب السياسي البريطاني، وتُعد بريطانيا في هذه الاتفاقية نائبة عن السودان وكينيا وأوغندا وتنزانيا، ولقد نصت الاتفاقية بوضوح على عدم قيام أعمال ري، أو توليد طاقة هيدروكهربائية على النيل أو فروعه، أو على البحيرات التي تنبع منها سواء في السودان أو في البلاد الواقعة تحت الإدارة البريطانية من شأنها إنقاص مقدار المياه الذي يصل إلى مصر، كما ينص أيضاً على حق مصر في مراقبة مجرى النيل من المنبع إلى المصب.

ومن الواضح أن الاتفاقية كانت اتفاقية سياسية قصد بها استخدام مياه النيل من جانب بريطانيا للانتقام من السودان بسبب مقتل لي ستاك سردار الجيش المصري وحاكم السودان العام.

لذلك كان من الطبيعي أن تُواجَه هذه الاتفاقية بانتقادات عديدة من الجانب السوداني، تصاعدت حدتها بعد نيله استقلاله عام ١٩٥٥م، فقد اعتبرها السودان جزءاً من تسوية سياسية مع طرف أجنبي وفي غياب القيادة السودانية

وبغير إرادتها، وعلى ذلك فهي من طرف واحد لا بين طرفين، فضلاً عن أنها تعطي مصر حق النقض الفيتو بل والسيادة الهيدرولوجية المطلقة في كل حوض النيل وعلى كل مشاريعه المائية.

وبذلك امتنع السودان عن الموافقة على قيام مصر ببناء السد العالي في بادئ الأمر مما أدى بالفعل إلى تأخير بنائه بعض الوقت.

وفي عام ١٩٥٨م زادت الأزمة بين البلدين حيث أعلنت السودان من جانب واحد عن نيتها في بناء سد الروصيرص لأعمال التوسع في مشروع الجزيرة بالرغم من اعتراضات مصر على المشروع

ومع مجيء الفريق عبود بانقلابه في السودان تحسنت العلاقات بين البلدين، وأدى هذا إلى التوصل إلى اتفاق عام ١٩٥٩م، ألغى حق مصر في أعمال الرقابة على المشروعات التي تقام على النيل، وتم الاتفاق على بناء خزان الروصيرص في السودان مقابل بناء السد العالي في مصر، وتم الاتفاق على توزيع حصص المياه: ٤٨ مليار م٣، لمصر، و٤ مليار م٣، للسودان. فضلاً عن ريع السد العالي بمعدل ٥، ١٤مليار م٣، للسودان، و ٥، ٧ مليار م٣، لمصر.

دول حوض نهر النيل وصراع مرتقب

اهتم خبراء مصريون الولايات المتحدة الامريكية واسرائيل باشعال الخلافات بين دول حوض نهر النيل للتأثير على دولتى المصب مصر والسودان، مشيرين إلى ان مصر من المستحيل، ان تتنازل عن حقوقها التاريخية فى مياه النيل ومحذرين من ان دول حوض النيل قد تدخل مستقبلا فى حرب صراعا على المياه.

وقال الدكتور عبدالمنعم المشاط مدير مركز البحوث والدراسات بجامعة القاهرة ،ان هناك ايادي خارجية تدفع بعض دول حوض نهر النيل لتعديل اتفاقية ١٩٢٩، التى تحكم العلاقات بين دول الحوض وتنظم حصة كل دولة من المياه، بغية الضغط على دولتى المصب وهما مصر والسودان.

وأضاف المشاط فى تصريحات لوكالة انباء (شينخوا) – ان هذه الايادى تتمثل فى دولتين الاولى هى اسرائيل التى تملك مشروعات قديمة للتأثير على مياه نهر النيل الواردة إلى مصر لاسيما من اثيوبيا، والثانية هى الولايات المتحدة الامريكية التى لها تأثير فى جنوب السودان.

ولفت إلى ان الخلافات بين دول حوض نهر النيل، قد تكون طبيعية، اذا لم تكن هناك اتفاقية تحكم العلاقات بينهم، لكن هناك بالفعل اتفاقية وقعت عام ١٩٢٩، وبالتالى لا يجوز لاى دولة من دول المنبع ان تغير كمية او طبيعة او جودة المياه الواردة إلى دول المصب.

وتابع قائلا، ان تعديل او تغيير اتفاقية ١٩٢٩، يجب ان يتم باجماع دول

الحوض، وليس باغلبيتها لكن بعض دول المنبع تحاول ان تجرى تغييرا على الاتفاقية بموافقة اغلبية الدول.

وردا على سؤال، حول ما اذا كانت الخلافات بين دول المنبع والمصب قد تؤدى إلى اشعال حرب مياه لاسيما فى ظل الفجوة الواسعة بين مطالب الجانبين. . قال المشاط ان مياه النيل، تمثل امنا قوميا لمصر، وسبق ان هدد الرئيس المصري الراحل انور السادات باستخدام القوة العسكرية فى حالة اقدام دول حوض النيل على تعديل الاتفاقية بما يؤثر سلبا على حصة مصر من المياه.

ومضى يقول انه لا أتصور ان الامور قد تصل غلى الحرب فى الوقت الراهن، لانه لا يوجد حرمان كبير من المياه ولا توجد مشروعات ضخمة لدى دول المنبع، يمكن ان تحد من سريان المياه إلى مصر، لكن ربما تحدث حرب مستقبلا.

ودعا المشاط الى التفاوض بين دول النيل بنوايا حسنة، وبنوع من التفاهم معربا عن اعتقاده بان حل الخلافات بين هذه الدول يحتاج الى عقد مؤتمر قمة على مستوى الرؤساء وليس وزراء الري.

من جانبها، حذرت الدكتورة اجلال رأفت مدير برنامج الدراسات الافريقية بجامعة القاهرة – من ان الخلافات بين دول حوض نهر النيل، قد تقود مستقبلا الى نشوب حرب مياه، مالم تتوصل هذه الدول إلى اتفاق على كيفية المشاركة فى مياه النيل.

واعربت عن اعتقادها بان مصر من المستحيل، ان تتنازل عن حقوقها التاريخية

فى مياه النيل، لاسيما انها تقع تحت خط الفقر المائي ،مشـــيرة إلى ان القـــانون الدولي يقف فى صالح مصر، خاصة فى ظل وجود اتفاقية تحكم توزيع حصـــص مياه النيل .

ودعت الى ضرورة ان تركز دول حوض النيل ،على كيفية اســـتغلال الميـــاه المهدرة والتى تمثل النسبة الاكبر من مياه النيل بدلا من الخلاف حـــول النســـبة الاقل من المياه.

يذكر ان دول المنبع ترغب فى تغيير الاتفاقية الحالية الموقعة منذ عام ١٩٢٩، بين مصر وبريطانيا، الدولة التى كانت تستعمر دول المنبع ،بحيث يـــتم تغـــيير حصص الدول من مياه نهر النيل، واقامة مشروعات على مجـــرى النـــهر دون موافقة دولتى المصب.

وترفض مصر والسودان التوقيع على الاتفاقية الجديدة، اذ تصر القاهرة بشدة على تضمين الاتفاقية بندا ينص صراحة على عدم المساس بحصتها مـــن الميـــاه، والتى تقدر سنويا بحوالى ٥٥.٥ مليار متر مكعب.

كما تشترط القاهرة اخطارها المسبق بالمعلومات عن اى مشروع ترغـــب دول المنبع فى اقامته على المجرى الملاحي للنيل، حسبما تنص اتفاقية ١٩٢٩، الساري تطبيقها حتى الان، وان يتم اتخاذ القرارات بالاجماع او الاغلبية المشروطة بموافقة دولتى المصب .

وبحسب تقرير اصدره مؤخرا مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري فان مصر اصبحت تحت خط الفقر المائى، حيث يقل نصيب الفرد فيها من المياه عن الف متر مكعب سنويا ومن المتوقع ان ينخفض الى ٥٨٢ مترا مكعبا سنويا عام ٢٠٢٥.

وأضاف التقرير ان اجمالي الموارد المائية المتجددة فى مصر بلغ عام ٢٠٠٦ حوالى ٦٤ مليار متر مكعب من المياه مقابل احتياجات وصلت ٦. ٦٨ مليار متر مكعب ،متوقعا ان تصل اجمالي الموارد المائية المتاحة الى حوالى ٧١.٤ مليار متر مكعب عام ٢٠١٧، مقابل احتياجات ستصل الى ٨٦.٢ مليار متر مكعب. (شينخو

حوض النيل. . هل يكون حافزا للحروب القادمة؟ !

يبلغ الحجم المتوسط السنوي للأمطار على حوض النيل حوالي ٩٠٠ مليار م٣ سنوياً يمثل السريان السطحي منه ١٣٧ مليار م٣، بينما إيراد النيل طبقاً لآخر التقديرات لا يتجاوز ٨٤ مليار م٣، يأتي ٧٢ مليار م٣، أي ٨٧% من مياه النيل من النيل الأزرق الذي ينبع من بحيرة تانا في أثيوبيا، بينما يأتي ١٣% من منطقة البحيرات العظمى أي حوالي ١٢ مليار م٣.

ويبلغ تعداد السكان بحوض النيل ما يقرب من مائتي مليون نسمة، وتبلغ احتياجاتهم المثلى نحو ١٧٠ مليار م٣، سنوياً من المياه، ويمكن المزج بين مياه النهر والآبار والأمطار لتحقيق اكتفاء ذاتي من المياه دون أي مشاكل.

وبموجب هذه الارقام يعد نهر النيل مطمعا للعديد من القوي الدولية والاستعمارية التي تريد أن تضع قدما بالقرب منه للضغوط علي دوله مستقبلا في حالة احتياجها للمياه، أو في حالة طلبها المياه مباشرة علي غرار ما تفعله الدولة الصهيونية التي لم تكتفي بسرقة مياه لبنان وسوريا ولكنها تتطلع الي مياه النيل.

والمشكلة أن دول حوض النيل نفسها تشكو من مخاطر مستقبلية نتيجة نقص المياه فب هذا النهر خصوصا دول المصب مصر والسودان اللتان تعتمدان علي مياه النيل تماما.

فمصر هي الدولة الأكبر والأكثر اعتماداً على مياه النيل، والأمطار بها شبه معدومة، والمياه الجوفية غير متجددة، ومن هنا فإن مياه النيل تمثل حوالي ٩٧% من موارد مصر المائية، وتبلغ حصة مصر ٥، ٥٥ مليار م٣، وعدد سكانها ٦٠ مليون نسمة، طبقاً لتقديرات ١٩٩٦م، والأرض المزروعة ٣، ٦ مليون فدان، وهذا القدر من المياه لا يكفي لاحتياجات السكان مما يضطر المصريين لإعادة استخدام المياه لمرة ثانية بالرغم من انخفاض نوعيتها وتأثيرها المستمر على خصوبة الأرض الزراعية وعلى معدلات الإنتاج.

ولكي تحافظ مصر على نصيب الفرد من المياه فإنها ستكون في حاجة إلى نحو ٧٧ مليار م٣، بعجز ٢٢ مليار م٣.

أما السودان فتختلف التقديرات بشأن المساحة المزروعة من ١.١ إلى ٣، ١ مليون هكتار، في حين تتراوح تقديرات المياه المستخدمة ما بين ١٢ إلى ١٧ مليون هكتار. وتدعو الخطة الوطنية السودانية إلى استصلاح ما يقرب من ٤، ٢ مليون هكتار جديدة من الأرض الزراعية وهي تتطلب ١٥ مليار م٣ إضافية من المياه. ولكن وسط وجنوب السودان لا يُحتاج كثيراً إلى المياه من نهر النيل؛ فمعدل مياه الأمطار يصل إلى ١٥٠٠ ملم على الأغلب في العام. والجدير بالذكر أن السودان حالياً يستغل فقط ٥، ١٣ مليار م٣، من حصته في مياه النيل البالغة ٥، ١٨ مليار م٣.

وهناك صراع بين السودان والمتمردين الجنوبيين الذين يرغبون في السيطرة علي قسم هام من مياه النيل لمصالح خاصة رغم أن جنوب السودان لا يحتاج لمياه بل يعاني منها بسبب انهمار الأمطار طوال شهور الصيف.

أيضا من دول النيل إثيوبيا التي توصف بأنها نافورة أفريقيا حيث ينبع من مرتفعاتها أحد عشر نهراً تتدفق عبر حدودها إلى الصومال والسودان وتصب هذه الأنهار ١٠٠ مليار م٣، من الماء إلى جيران إثيوبيا والنيل الأزرق أكثر هذه الأنهار.

وتتميز أنهار إثيوبيا التي تجري صوب الغرب بانحدارها الشاهق؛ فالنيل الأزرق ينحدر ١٧٨٦ متراً عن مجراه الذي يبلغ ٩٠٠ كم، وهذا الانحدار الشاهق لتلك الأنهار يجعل من إثيوبيا بلداً ضعيفاً جغرافياً في التحكم في جريان النهر.

ورقة المياه. .ورقة نزاع سياسي

وقد سبق ن استخدمت ورقة المياه من جانب إثيوبيا أو الدول الكبرى للضغط على مصر والسودان لتليين مواقفهما السياسية إزاء مشكلة ما. فعلى سبيل المثال وفي الماضي البعيد كثيراً ما كان الأحباش يلوّحون به من إبادة مسلمي الحبشة وتحويل مجرى النيل عن مصر حتى يموت أهلها جوعاً، وقد كان حكام الحبشة يسوّغون مواقفهم تلك بأنها نوع من الانتقام إزاء ما يزعمونه بسوء معاملة الأقباط المصريين وقياداتهم الدينية كذلك لعبت القوى الكبرى من قديم الزمن دورها في هذا المضمار، ولم يتردد البرتغاليون في الاتصال بملك الحبشة لإقناعه بشق مجرى يمتد من منابع النيل الأزرق الذي هو الرافد الرئيسي لنهر النيل حتى البحر الأحمر؛ وذلك لحرمان مصر من المياه وجعلها من الواحات المفقودة وفي العصر الحديث تدخلت شركات أمريكية وصهيونية لعرض مشاريع إقامة سدود علي نهر النيل لصالح إثيوبيا مما قد يؤثر علي المياه الواصلة الي مصر والسودان.

يتوقع عديد من الخبراء والمتخصصين أن يكون هذا القرن قرن الحروب على مصادر المياه، فعلى الرغم من الحقيقية الثابتة بأن المياه تُغطي أكثر من ثلثي مساحة الكرة الأرضية (٧١%) إلا أن ٩٧.٥% منها مياه مالحة لا تصلح للاستخدام وأغلب إمدادات المياه العذبة إما مخزنة في شكل جليد بالقطبين الشمالي والجنوبي أو في باطن الأرض والتي يصعب الوصول إليها، ونتيجة لذلك فإن جزءًا ضئيلاً من مصادر مياه كوكب الأرض والذي يُقدر بـ ١% من إجمالي المياه المتوفرة صالح للاستخدام البشري ومع تزايد عدد السكان عالميًا أضحت قضية الأمن المائي من أهم القضايا التي باتت تأتي على أولويات الأجندة الدولية.

الفصل الرابع

(اسرائيل والمياه العربية)

الأطماع الإسرائيلية في المياه العربية

١ــ أطماع اسرائيل في المياه الفلسطينية: منذ احتلال اسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٦٧ عملت على تهويد واستتراف المياه الفلسطينية فيها، وخاصة بعد أن تمكنت من الوصول بسهولة إلى أحواض المياه فيها والسيطرة عليها عبر العديد من الأوامر العسكرية والتي هدفت إلى ترسيخ احتلالها والهيمنة على المياه الفلسطينية. وقامت اسرائيل موازاة مع ما سبق بالتضييق على السكان الفلسطينين وطردهم من أراضيهم المجاورة لينابيع المياه، ومنع الفلسطينين من حفر الآبار إلا بعد الحصول على تصريح خاص من الحاكم العسكري الإسرائيلي وضمن قيود مجحفة مثل عدم استخدام الآبار بعد الساعة الرابعة مساءً، وفي المقابل وفرت جميع الإمكانات المادية والسياسية للمستوطنين بإقامة المستوطنات الزراعية على أراضي الفلسطينيين بعد مصادرتها وحفر الآبار فيها بصورة أضرت بالفلسطينيين، مثل ما قامت به شركة إسرائيل للمياه "ميكروت" بحفر ١٧ بئراً جديدة في غور الأردن في الفترة من ٦٧– ٧٨ باستخدام الأجهزة المطورة، مما أدى إلى جفاف ٥٠ بئراً مملوكة للفلسطينيين من ١٩٦٧ – ١٩٨٠، إضافة لتزايد ملوحة العديد من الآبار الأخرى.

في هذا التقرير الذي وفى تقرير أعدته المؤسسة الفلسطينية للإعلام مع الباحث الفلسطيني داعس أبو كشك قدمت فيه عدة أسئلة له فأجاب عن

أسباب أزمة المياه في الوطن العربي

قائلاً أن هناك عدة أسباب لأزمة المياه في الوطن العربي تتمثل في:

عدم انتظام سقوط الأمطار – إن معظم منابع أنهار الوطن العربي من خارج حدوده السياسية – الزيادة السكانية الكبيرة – مشاريع التنمية – المطامع الأجنبية في المياه و العمل من أجل السيطرة عليها و استغلالها.

وعن الأطماع الإسرائيلية في المياه الفلسطينية قال :

ظهرت الأطماع الإسرائيلية فى المياه الفلسطينية منذ أن أعلن عن قيامها المزعوم في عام ١٩٤٨حيث تبوأ موضوع المياه رأس أولويات إسرائيل لذلك كان قرارها تأميم المياه عام ١٩٤٩ التي اعتبرتها ملكاً عامًا للدولة والسيطرة على المياه الجوفية و السطحية و على الآبار الارتوازية بما في ذلك حوض نهر الأردن و ما يشكله من أخصب المناطق الزراعية ، وكانت إسرائيل تستهلك ٥٠٠ مليون متر مكعب من المياه الجوفية الفلسطينية قبل عام ١٩٦٧ ، فما بالك بعد احتلالها للضفة الغربية و قطاع غزة و هضبة الجولان واحتياجاتها المتزايدة للجنوب اللبناني حيث استطاعت السيطرة على الموارد المائية في تلك المناطق ولا أدل على ذلك من قيامها مؤخرا بإقامة سد مائي في الجولان بالقرب من خط وقف إطلاق النار ، في سبيل ذلك قامت إسرائيل بما يلي :

١– نقل جميع الصلاحيات بشأن المياه إلى الحكم العسكري.

٢– منح كامل الصلاحية للحاكم العسكري فيما يتعلق بالياه وحق رفض أي ترخيص دون إبداء الأسباب.

٣- أصبحت جميع مصادر المياه الفلسطينية ملكاً لإسرائيل

٤- تقييد حفر الآبار الارتوازية.

٥- قيام إسرائيل بحفر الآبار على طول خط الهدنة مع قطاع غزة لاستنفاذ المياه العذبة.

٦- حفر العديد من الآبار داخل المستوطنات الإسرائيلية

ومن هنا فان إسرائيل تسيطر على ٨٠%من الموارد المائية الفلسطينية حيث أن إجمالي الموارد المائية في الضفة الغربية و قطاع غزة ٨٥٠مليون متر مكعب سنويا يحصل الفلسطينيون منها على ١٢٠ مليون متر مكعب، بينما تبلغ كمية المياه التي تستخدمها إسرائيل ملياري متر مكعب ٦٥% منها تستولي عليها من الضفة الغربية و قطاع غزة والجولان وجنوب لبنان.

وإن قيام إسرائيل ببناء جدار الفصل العنصري يتطابق بنسبة ١٠٠% مع مسار الأحواض المائية و آبار المياه الجوفية في الضفة الغربية ، كما أن الفرد الإسرائيلي يستهلك نحو ٤ أضعاف استهلاك المواطن الفلسطيني ويستهلك المستوطن الإسرائيلي في الضفة الغربية نحو ٧ أضعاف المواطن الفلسطيني.

وحين سئل عن نتائج السياسة الإسرائيلية في السيطرة على المياه في فلسطين أجاب:- تدمير أجزاء كبيرة من المرافق المائية مثل هدم الآبار و تدمير شبكات الري و الخزانات و خطوط المياه في الضفة الغربية – العجز الكبير في الخزان الجوفي – تزايد معاناة السكان اليومية من أجل الحصول على مياه الشرب – تدمير إسرائيل للعديد من المدن الفلسطينية بعدم تزويدها بالمياه – تزايد نسبة

الأملاح في معظم آبار الضفة الغربية و قطاع غزة مما أدى الى انخفاض الانتاج الزراعي.

و لقد قامت إسرائيل بالتعاون مع سلطة المياه الإسرائيلية (مكروت) بحفر ٥٠٠ بئر على امتداد حدود الضفة الغربية مع إسرائيل و الحدود الشمالية بقطاع غزة تعمل ١٨ ساعة يوميا و تضخ كميات هائلة من المخزون المائي الفلسطيني و تصل هذه الآبار إلى الطبقات الرئيسة الحاملة للمياه الجوفية للحوضين الغربي و الشمالي الشرقي مما يؤدي إلى سحب كميات كبيرة من المياه من هذه الأحواض لصالح المستوطنات ونقل قسم كبير منها إلى داخل إسرائيل ، إضافة إلى ذلك قامت إسرائيل بربط الحوضين الجوفيين الغربي والشمالي الشرقي ببحيرة طبرية من خلال الشبكة المائية الرئيسية عن طريق المشروع القطري ولهذا تم تحويل موارد نهر الأردن و قسم من مياه الحوض الغربي إلى النقب.

ولما تم سؤاله عن الوضع بالنسبة للمياه العربية أجاب:-

لقد كان هدف إسرائيل من اجتياحاتها المتكررة للبنان هو السيطرة على المياه ففي عام ١٩٧٨ تمكنت إسرائيل من السيطرة على مياه نهر الليطاني وقامت بتركيب مضخات كبيرة قرب جسر الخردلي و مد أنابيب ضخمة بطول عشرة كيلومترات من مجرى النهر حتى بلدة الطيبة كما شيدت إسرائيل خزانات ضخمة على الأطراف الجنوبية لبلدة عيتا الشعب لتخزين مياه الليطاني و توزيعها على المستوطنات في منطقة الجليل الأعلى كما قامت بتحويل مياه نهر الليطاني إلى بحيرة طبرية ، كما سيطرت على مياه نهر الحاصباني و تطل

على مجرى نهر الليطاني و الوزان.

و هناك محاولات مع تركيا لإمدادها بالمياه و التحكم في مياه نهري دجلة والفرات كما أن هناك دور لها في الصراع على مياه نهر النيل وان اهتمام إسرائيل بأثيوبيا لأنها تعتبر نافورة مياه نهر النيل.

ومن هنا فان الأمن المائي العربي يبقى مهددا بسبب السياسة الإسرائيلية وان أي حل سياسي للقضية الفلسطينية لن يحدث إلا عبر موضوع المياه

أعين الصهاينة علي مياه النيل

من المعروف أن الماء هو الذي يطفئ الحريق، إلا أنه في الحال التي تكون الدولة العبرية طرفاً فيه، يبدو أن الماء هو الذي سيشعلها، ويحذر المختصون من أن الصراع في القرن القادم لن يكون بالدرجة الأولى على الأرض أو الذهب الأسود (النفط)، بل ستكون المياه التي يعد نهر النيل أحد روافدها الهامة – نقطة الصراع الذي قد تُسفك من أجلها الدماء للاحتفاظ بها، ويرى المختصون أنه من الصعب تخيل النقص في موارد العالم من المياه، في حين تغطي المحيطات ثلاثة أرباع سطح الكرة الأرضية، إلا أن الأمم المتحدة تتوقع أن يواجه مليار شخص أزمات مياه طاحنة بعد نحو ٢٥ عاماً من الآن.

يقول الخبير الدولي في قضايا المياه إسماعيل سراج الدين "إن معادلة قضية المياه بسيطة لكنها مهلكة، فلابد من توفير مياه لثلاثة بلايين شخص سوف يضافون إلى سكان العالم بحلول عام ٢٠٢٥".

ويؤكد سراج الدين أنه "لابد من توفير المياه عبر تحلية مياه البحر المالحة بحلول

عام ٢٠٢٥، وإلا فإن البديل المحقق هو المجاعات والحروب بسبب النقص" .

ويُعد عام ١٩٩٩م أكثر الأعوام جفافاً في الشرق الأوسط منذ الثلاثينيات، فقد ضرب الجفاف منابع المياه النهرية العادية، كما طال الآبار الجوفية حتى باتت أكثر ملوحة مما يتطلب وقف الضخ منها.

والمفارقة أن هذا العام كان هو عام التفاوض بين الدول العربية والصهاينة حول كيفية توزيع مصادر المياه "العربية" التي يستولي عليها الصهاينة منذ سرقتها عام ١٩٦٧م، الأمر الذي يهدد بتفجير هذه المفاوضات المفترض أنها مفاوضات التسوية النهائية، وربما اندلاع حروب من نوع جديد على المياه لصعوبة تقديم تنازلات من أي طرف فيها لأن التنازل لأي طرف يمثل الموت عطشاً.

فبعد توصل الصهاينة والفلسطينيين لتوقيع اتفاق واي ـــ٢، بدأت مفاوضات الوضع النهائي في ١٣ سبتمبر ١٩٩٩ بين الفلسطينيين والإسرائيليين حول المياه والقدس واللاجئين، ومع أن الوضع تدهور في فلسطين عقب مجيئ حكومة شارون وخارطة الطريق، الا أن قضية المياه ظلت أحد القضايا الخلافية التي يتعمد الصهاينة الاشارة اليها ضمنيا في أحاديثهم.

حيث تمثل قضية المياه إحدى نقاط تفجيرها بسبب سيطرة الصهاينة على مرتفعات الجولان المصدر الرئيس لمياه نهر الأردن وبحيرة الجليل، والتي توفر المياه لكل من سورية والأردن وفلسطين والدولة العبرية، وتعتمد تل أبيب على هذه

المياه في توفير (ثُمْن) احتياجاتها المائية، ولذا يقول مسؤولو حكومة باراك الحالية إن احتفاظ إسرائيل بمصادر المياه السورية هذه سيكون "خطأ أحمر" في أي محادثات سلام حول الجولان!.

بل أنهم سعوا عدة مرات منذ توقيع اتفاق السلام مع مصر للحصول علي حصة من مياه نهر النيل دون جدوي ولا يزالون يسعون لهذا سواء بمساعدة المشاريع الأثيوبية علي النيل للكيد لمصر وبث الفرقة بين دول حوض النيل، ولكن ظلت هذه المحاولات فاشلة حتي الان بسبب وعي كل من القاهرة وأديس ابابا لخطورة قضية المياة وحساسيتها.

ويزيد من خطورة مشكلة المياه في المنطقة، تشابك المصالح بين الدولة الصهيونية وتركيا التي تتحكم بدورها في مياه نهر الفرات التي تغذي كلاً من العراق وسورية، وعرض تركيا تزويد الصهاينة بالمياه عبر مشروع قديم جرى إحياؤه مؤخراً فقد وصل وفد من الكيان الصهيوني مؤخراً إلى تركيا لبحث الأمر ضمن مفاوضات حول موضوعات أخرى أخطر أبرزها بناء قاعدة إسرائيلية في تركيا ضمن ما تزعم إسرائيل أنها ستبنيه لتركيا في مدينة إزميت التي تعرَّضت للزلزال! .

أما الأخطر من ذلك، فهو أن الدول العربية معرَّضة في القرن الحالي لنقص حاد في المياه التي يأتي ثلثا مواردها من خارج المنطقة العربية حيث يقدر الخبراء

في جامعة الدول العربية حاجة العرب من المياه إجمالاً بـــ ٣٠٠ مليار متر مكعب سنوياً ويحذرون من أن المتوافر منها الآن فقط ١٧٠ مليار متر مكعب.

وقد حذرت جامعة الدول العربية من هذا الخطر للمرة العاشرة ـــ من خلال تقرير المياه الذي عرض على وزراء الخارجية العرب في دورتهم الأخـــيرة رقـــم ١١٢ ـــ وأشارت إلى آثار أزمة المياه الخطيرة على الفلسطينيين تحديداً، وعلـــى السوريين والعراقيين بسبب تجاهل تركيا لحقوقهم في مياه نهري دجلة والفرات، ودعا التقرير إلى حماية الحقوق المائية الفلسطينية، ســـارداً تفاصـــيل الســـرقات الإسرائيلية، كما دعا تركيا للدخول في مفاوضات، وفي أقرب وقت ممكن مـــع سورية والعراق، للتوصل إلى اتفاق نهائي لتقسيم عادل ومعقول للمياه يضـــمن حقوق الجميع في المياه، وفقاً لأحكام القانون الدولي.

إسرائيل تسرق مياه الفلسطينيين ثم تبيعها لهم

في أعقاب حرب يونيو ١٩٦٧م، سيطر الكيان الصهيوني على مصادر الميـــاه العربية الثلاثة الرئيسة في منطقة الشرق الأوسط وهـــي: حـــوض نهـــر الأردن الأعلى "الذي ينبع في لبنان وسورية"، وحوض نهر اليرموك "المشترك بين الأردن وسورية"، والخزانات الجوفية الضخمة تحت الضفة الغربية في فلسطين، والمعروفة باسم "خزان الجبل" أو "بئر الجبل"، وأصبح الصهاينة يتحكمون بذلك في المياه التي تصل إلى الفلسطينيين والأردنيين، وكذلك السوريين واللبنانيين، وعنـــدما

بدأت أولى جلسات المفاوضات المتعددة حول المياه عام ١٩٩٢م، كان من الواضح أن هناك هرباً صهيونياً واضحاً من مواجهة الدول العربية دفعة واحدة وتفضيل الانفراد بكل دولة على حدة أملاً في الحصول على مزايا وانتزاع أكبر كميات ممكنة من مصادر المياه منها، ونجحوا بالفعل في إفشال هذه المفاوضات، كما نجحوا في إبرام اتفاق مائي منفصل مع الأردن ليظل موقف الفلسطينيين والسوريين واللبنانيين أكثر حرجاً، بسبب استتراف الصهاينة لمواردهم باستمرار وبكميات كبيرة تجعل التفاوض على ما تبقى منها أشبه بحرب بين أربعة أشخاص عطشى على كوب ماء واحد!

ولأن لسورية ولبنان مصادر مائية أخرى غير تلك التي استولى عليها الصهاينة، فقد أصبح الفلسطينيون وحدهم بين شقي الرحى، يتضورون عطشاً، ولا يملكون حتى حفر بئر ماء في أراضيهم بموجب القانون الإسرائيلي!.

وقد أصدرت السلطة الفلسطينية تقارير عدة، اعتمدت عليها تقارير المياه التي أصدرتها جامعة الدول العربية، تشرح بالتفصيل كيف يسرق الصهاينة مياه الفلسطينيين، ثم يجبرونهم على شرائها بالقطارة، ولم تستبعد هذه التقارير أن تعطل أزمة المياه هذه مفاوضات التسوية النهائية على اعتبار أنها موارد محدودة لا تكفي أصلاً الطرفين في الوقت الراهن، مما يجعل تقسيمها أكثر صعوبة في ضوء عدم وجود بدائل رخيصة لها، والأخطر تناقصها المستمر بحكم كونها مياه آبار تقلصت بشدة في العامين الماضيين وبلغت حد الخطر في نقصها بسبب أسوأ موجة جفاف ضربت المنطقة هذا العام، ودفعت بدو النقب وفلسطين وحتى

سيناء لترك منازلهم وزراعاتهم التي دمرها الجفاف .

وترصد المصادر الفلسطينية الفجوة الضخمة بين الفلسطينيين والإسرائيليين في موارد المياه بالأرقام موضحة أن الصهاينة يتحكمون في ٨٥% من مياه الضفة وغزة ويسحبون ما بين ٨٥% ــ ٩٠% من مياه الخزانات الجوفية المشتركة مع الفلسطينيين، ومع ذلك يزعمون أن هذه المياه لا تشكل سوى ربع إجمالي الاحتياجات الإسرائيلية السنوية! وعلى سبيل المثال يحصل الصهاينة على ٤٨٣ مليون متر مكعب سنوياً من خزان الجبل، في حين لا يحصل كل فلسطيني الضفة إلا على ١١٨ مليون متر مكعب، أي أن إسرائيل تحصل على أربعة أضعاف المياه التي يحصل عليها الفلسطينيون في الضفة الغربية.

ويبلغ نصيب الفلسطينيين عُشْر نصيب الصهاينة عموماً من المياه الفلسطينية، حيث يستهلك الفلسطينيون في الضفة الغربية وغزة معاً قرابة ٢٤٠مليون متر مكعب سنوياً مقابل نحو ألفي مليون متر مكعب سنوياً لإسرائيل وذلك لأغراض الري الزراعي والصناعي والاستعمال المترلي، أما متوسط الاستهلاك الفردي فيكشف بوضوح الفارق الكبير بين الطرفين، فبينما يبلغ متوسط استهلاك الفلسطيني (٨٢) متراً مكعباً سنوياً، يصل متوسط استهلاك الإسرائيلي إلى (٣٣٠) متراً مكعباً، وبينما يبني الصهاينة حمامات السباحة، لا يجد الفلسطيني الماء الذي يغسل به أوانيه وملابسه، والأغرب أن الصهاينة يحاولون تبرير ذلك باختلاف نمط حياة كل من الفلسطيني والإسرائيلي، زاعمين أن نمط حياة الثاني يتطلب كميات أكبر من المياه، كما يقول مفوض المياه الإسرائيلي مير بن مير،

وكأن الإسرائيليين أكثر نظافة وتحضراً من الفلسطينيين

وقد أدت أزمة الجفاف الأخيرة إلى انخفاض منسوب المياه الجوفية في السلسلة الجبلية التي توجد بها الآبار الجوفية في الضفة الغربية لقيام الصهاينة بتخفيض حصة الفلسطينيين من المياه إلى النصف، في الوقت الذي ظل فيه المستوطنون ينعمون بحمامات السباحة، بحيث أصبح لكل فلسطيني حوالي ١٠ ليترات مياه فقط يومياً وهي كمية توازي "خُمس" المعدل العالمي لاحتياجات الشخص من المياه (٥٠ لتراً يومياً)، وأدى ذلك لأزمة كبيرة في غزة والضفة، حيث دمرت مساحات كبيرة من الزراعات الفلسطينية، وأصبحت تجارة المياه تستحوذ على أكثر من ربع دخل الفلسطينيين، والأواني مكدسة في المنازل لا تجد المياه اللازمة لتنظيفها.

كما أدى نقص المياه التي يتم ضخها للفلسطينيين واستئثار الصهاينة المستمر للآبار الجوفية، لأن تصبح آبار مدينة غزة الجوفية مالحة مما يؤثر صحياً على مستخدميها، علماً بأن غزة تأخذ سنوياً خمسة مليارات متر مكعب من المياه من الدولة العبرية المحتلة، وهي كمية ليست كافية خصوصاً إذا علمنا أن المستوطنات الصهيونية في غزة تسحب قسماً كبيراً من هذه المياه ثم يضطر الفلسطينيون لشرائها من المستوطنين في جالونات مياه كما كان يهود المدينة يفعلون في أهلها قبل بعثة الرسول ص.

الأردن وإسرائيل

وعلى صعيد الأزمة المائية بين الأردن والكيان الصهيوني فقد دخلت هذه الأزمة مرحلة خاصة، بعد إعلان الكيان الصهيوني أنه غير قادر على تزويد الأردن بكمية المياه التي تنص عليها اتفاقية "وادي عربة" التي وقعت بين الجانبين عام ١٩٩٤م، وأرجعت إسرائيل ذلك إلى موجة الجفاف الشديد الذي تعاني منه والتي تجتاح المنطقة كل صيف، والتي لم تشهد لها مثيلاً منذ ٦٠ عاماً، إلا أن رئيس الوزراء الأردني عبد الرؤوف الروابدة أكد في ظل الأزمة الأخيرة أن بلاده مصممة على الحصول على حصتها كاملة من المياه، وأنها لن تقبل التفاوض بهذا الشأن.

ويتساءل المراقبون إن كانت ستتحول الأنهار، إلى أدوات للضغط والحصار وإذكاء شعلة الحرب في هذه المنطقة المتوترة أصلاً، إضافة إلى نمو السكان في الوطن العربي، ومشكلة الندرة التي تتفاقم كنتيجة منطقية لتزايد الطلب على المياه لتلبية الاحتياجات المترلية والصناعية والزراعية.

وقالت لجنة الزراعة والمياه في مجلس النواب الأردني منتصف أغسطس الماضي إنه اتضح للجنة، ومن خلال البحث في ملحق المياه الذي يشكل جزءاً من معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية، أن هناك صعوبات يضعها الجانب الإسرائيلي حتى الآن تحول دون حصول الأردن على كميات المياه الإضافية، وهي ٥٠ مليون متر مكعب من المياه الصالحة للشرب سنوياً، كما نص على

ذلك في الفقرة الثالثة من المادة الأولى من ملحق المعاهدة. وقال رئيس اللجنة البرلمانية الأردني المهندس منصور بن طريف "إن الجانب الإسرائيل يتنصل من تنفيذ هذه الاتفاقية، رغم أن هناك بنداً واضحاً يتعلق صراحة بتزويد الأردن بمياه صالحة في مستوى المياه الصالحة للشرب، مقدارها خمسون مليون متر مكعب كل عام".

ويقول محللون عرب أنه لولا وجود إسرائيل كطرف في الأزمة، لما كان من الممكن أن تصل الحدة في قضية المياه إلى هذه الدرجة ولكانت أقل تشابكاً، لما يربط الدول العربية من بعض التوحد، غير أنه في ظل دخول إسرائيل كعنصر أساسي فيها فقد أصبح الأمر صعباً للغاية، فأطماع الدولة العبرية لا حدود لها، ومشاريعها في الاستيلاء على الأراضي ومنابع المياه العربية لاتنتهي

ورغم أن بوادر الحرب العربية ــ الإسرائيلية حول المياه تبدو إلى الآن قليلة، إلا أنها قد تنفجر في أي لحظة قد تحددها الدولة العبرية بما يخدم مصالحها، ما قد يتسبب فيما يمكن تسميته بـ الحرب المائية الأولى ويخشى الأردن أن تتنكر تل أبيب للاتفاق الذي وقع معها بشأن المياه، كما تنكرت لاتفاقاتها مع الفلسطينيين ويسود الاعتقاد أنه بانخفاض إنتاج إسرائيل من المياه إلى أقل من النصف لايبدو أن الأردن سيحصل على حصته الكاملة من مياه بحيرة طبريا، وهي المصدر الرئيس الذي يمد إسرائيل بالمياه العذبة، ولكن لايبدو أيضاً أن عمّان على استعداد لتقديم تنازلات بشأن هذا الموضوع.

ويقول وزير المياه والري الأردني "هذا الاتفاق هو اتفاق ملزم، لا أستطيع أن أتهاون في حصتي في موضوع المياه، وهذه المشكلة ليست طارئة، بل ظهرت منذ خمسة أعوام، ونحن نتوقع أن يكون هناك جفاف، ونسبة هطول للأمطار قليلة، ونتوقع أن يكون صيف عام ٢٠٠٠م أكثر حدة للمشكلة من صيف ١٩٩٩م، رفضنا المبدئي أن يقال لنا إن حصتك التي في الاتفاقية سنعطيكم نصفها".

الدور الصهيوني في الصراع على مياه النيل

تعد محاولة الحركة الصهيونية للاستفادة من مياه النيل قديمة قدم التفكير الاستيطاني في الوطن العربي، وظهرت الفكرة بشكل واضح في مطلع القرن الحالي عندما تقدم الصحفي اليهودي تيودور هرتزل ــ مؤسس الحركة ــ عام ١٩٠٣م إلى الحكومة البريطانية بفكرة توطين اليهود في سيناء واستغلال ما فيها من مياه جوفية وكذلك الاستفادة من بعض مياه النيل، وقد وافق البريطانيون مبدئياً على هذه الفكرة على أن يتم تنفيذها في سرية تامة

ولقد رفضت الحكومتان المصرية والبريطانية مشروع هرتزل الخاص بتوطين اليهود في سيناء ومدهم بمياه النيل لأسباب سياسية تتعلق بالظروف الدولية والاقتصادية في ذلك الوقت.

خطة باراك

وقد اعترف رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق باراك وغيره من الوزراء الصهاينة بأن موضوع المياه سيكون من أصعب الموضوعات على جميع مسارات التفاوض ولذلك أطلق باراك وشارون أطلقا التصريحات بأن الاحتفاظ بالمياه ومصادرها "مع إمكان تقسيمها" يعد أحد الخطوط الحمراء في أي مفاوضات، وقد سعى فور توليه السلطة لزيارة واشنطن والتوقيع على اتفاق شراكة استراتيجية أهم ما فيه ــ غير ضمان التفوق العسكري الصهيوني على العرب ــ التأكيد على التزام واشنطن بتوفير المياه لإسرائيل.

وقد أثار هذا النص التساؤلات حول نوع مصدر المياه التي ستمد بها واشنطن إسرائيل، وطرحت في هذا الصدد ثلاثة مصادر مهمة، أولها هو المصادر المائية العربية ذاتها وخصوصاً حصة سورية من نهر دجلة، ومياه مصر "من نهر النيل".

وثانيها: هو مياه تركيا التي عرضت بالفعل إحياء مشروع قديم من الخمسينيات لمد إسرائيل بالمياه عبر أنابيب تحت البحر.

وثالثها: مشروع ضخم لبناء محطات تحلية لمياه البحر المتوسط، بمساعدات مالية أوروبية وأمريكية غرضه تحلية ٩٠٠ مليون متر مكعب من مياه البحر سنوياً بشكل يوفر لها ١٥% من احتياجاتها المائية الحالية ويضمن عدم نقص المياه لديها في حالة التنازل عن بعضها للسوريين أو الفلسطينيين في مفاوضات

التسوية النهائية، وهو مشروع سبق أن أعدته جامعة بن جوريون وقدمته للبنك الدولي في عام ١٩٩٥م، ثم أعاد باراك طرحه بقوة مع الأمريكان، وحصل على تعهد استراتيجي منهم بمد إسرائيل بالمياه من أي من المصادر الثلاثة السابقة أو كلها معاً، ولو نفذ مشروع تحلية المياه وحده فسوف يوفر فائض يغطي حاجة الدولة العبرية ــ حسب الدراسة ــ إلى عام ٢٠٤٠م على الأقل.

ومع ذلك لن يعول الصهاينة على هذا المشروع الذي لن يؤتي عائده إلا بعد عشرين عاماً بشكل كامل ويصرون على الاستيلاء على مصادر المياه العربية، وحتى لو وقعوا اتفاقاً مع أي دولة عربية، فسوف يخرقونه إذا أحسوا بخطر مائي يهددهم كالجفاف الحالي، وهذا هو ما فعلوه مع الأردن ثم عادوا للالتزام بالاتفاق بعدما تحسن الوضع المائي نسبياً.

وقد نشرت صحيفة هاتسونيه قبل عامين تقريراً عن مفاوضات المياه القادمة، جاء عنوانه معبراً، إذ يقول: استمراراً للسيطرة الإسرائيلية على مصادر المياه يجب أن يكون جوهر أي تسوية قادمة! وفيه تأكيد على أن تظل مصادر المياه في مفاوضات التسوية النهائية تحت سيطرة إسرائيل.

وما يقوله الصهاينة في هذا الصدد عن المفاوضات مع الفلسطينيين، يقولونه عن مفاوضاتهم مع السوريين، بل إنهم يخشون السوريين أكثر من الفلسطينيين، على اعتبار أن المطروح هو إعادة الجولان وبالتالي عودة مصادر المياه الموجودة هناك بعكس الأراضي الفلسطينية التي لا يعيدون منها سوى مناطق متناثرة هنا وهناك. فهم يسيطرون حالياً على ٦٠% من مياه نهر الأردن وروافده، بينما لا

تحصل سورية إلا على ١٥%، والأردن على ٢٥%، على الرغم من أن مياه النهر تنبع من الهضبة السورية، ولذلك قد تظل عقبة المياه هي عقدة المفاوضات، وبرميل البارود الذي قد يفجرها كلية، بل قد يشعل مزيداً من الحروب في المنطقة، خصوصاً أن سورية تعاني بدورها من أزمة مياه مع تركيا التي تتحكم في مياه نهر دجلة، وتبني عليه عشرات المشروعات التي تؤثر على نصيب سورية من المياه.

أيضاً يثير التصرف التركي الذي يربط بين قضية المياه وقضية الأمن السياسي لتركيا مشكلة أخرى للسوريين، خصوصاً أن هذا الأمن السياسي الذي تتذرع به تركيا دفعها للتعاون مع إسرائيل ضد سورية مرات عدة، والضغط عليها بملف المياه الحساس بشكل هدد أيضاً باندلاع حرب بين البلدين.

ما يعاب إذن على الدول العربية والجامعة العربية أنها لا تطرح بدائل لمواجهة الصهاينة، إذا ما أصرُّوا على هضم المياه العربية، ويظل المنهج هو مجرد التحذير مما سيحدث، دون تحديد رادع محدد، فهل ستعتبر الدول العربية "المياه" خطاً أحمر أيضاً للتراجع كما يفعل الصهاينة؟.

ويبقي نهر النيل الذي يضع الصهاينة أعينهم عليه منذ احتلال فلسطين وتبقي مؤامراتهم للتفريق وبث الخلافات بين دوله.

وفي الوقت الراهن يمكن القول إن هناك أربعة مشاريع أساسية يتطلع إليها اليهود بهدف استغلال مياه النيل:

مشروع استغلال الآبار الجوفية

قامت (إسرائيل) بحفر آبار جوفية بالقرب من الحدود المصرية، وترى أن بإمكانها استغلال انحدار الطبقة التي يوجد فيها المخزون المائي صوب اتجاه صحراء النقب وقد كشفت ندوة المهندسين المصريين أن (إسرائيل) تقوم بسرقة المياه الجوفية من سيناء وعلى عمق ٨٠٠ متر من سطح الأرض، وكشف تقرير أعدته لجنة الشؤون العربية بمجلس الشعب المصري في يوليو ١٩٩١م أن (إسرائيل) تعمدت خلال السنوات الماضية سرقة المياه الجوفية في سيناء عن طريق حفر آبار إرتوازية قادرة ــ وذلك باستخدام آليات حديثة ــ على سحب المياه المصرية.

مشروع اليشع كالي

في عام ١٩٧٤م طرح اليشع كالي ــ وهو مهندس (إسرائيلي) ــ تخطيطاً لمشروع يقضي بنقل مياه النيل إلى (إسرائيل)، ونشر المشروع تحت عنوان: (مياه السلام) والذي يتلخص في توسيع ترعة الإسماعيلية لزيادة تدفق المياه فيها، وتنقل هذه المياه عن طريق سحارة أسفل قناة السويس، وقد كتبت صحيفة معاريف في سبتمبر ١٩٧٨ تقريراً بأن

هذا المشروع ليس طائشاً؛ لأن الظروف الآن أصبحت مهياة بعد اتفاقيات السلام لتنفيذ المشروع.

مشروع (يؤر)

قدم الخبير الإسرائيلي شاؤول أولوزوروف النائب السابق لمدير هيئة المياه الإسرائيلية مشروعاً للسادات خلال مباحثات كامب ديفيد يهدف إلى نقل مياه النيل إلى (إسرائيل) عبر شق ست قنوات تحت مياه قناة السويس وبإمكان هذا المشروع نقل ١ مليار م٣، لري صحراء النقب منها ١٥٠ مليون م٣، لقطاع غزة. ويرى الخبراء اليهود أن وصول المياه إلى غزة يبقي أهلها رهينة المشروع لدى (إسرائيل) فتتهيب مصر من قطع المياه عنهم.

مشروع ترعة السلام

هو مشروع اقترحه السادات في حيفا عام ١٩٧٩م، وقالت مجلة أكتوبر المصرية: إن الرئيس السادات التفت إلى المختصين وطلب منهم عمل دراسة عملية كاملة لتوصيل مياه نهر النيل إلى مدينة القدس لتكون في متناول المترددين على المسجد الأقصى وكنيسة القيامة وحائط المبكى.

وإزاء ردود الفعل على هذه التصريحات سواء من أثيوبيا أو المعارضة المصـــرية ألقى مصطفى خليل رئيس الوزراء المصري بياناً أنكر فيه هذا الموضوع قـــائلاً: "عندما يكلم السادات الرأي العام يقول: أنا مستعد أعمل كـــذا فهـــو يعـــني إظهـــار النية الحسنـــة ولا يعني أن هناك مشروعـــــاً قد وضع وأخـــذ طريقه للتنفيذ !!

أيادي إسرائيل وأمريكا في منابع النيل لحصار مصر مائيا

-

حذر الدكتور محمد أبو غدير الأستاذ بجامعة عين شمـــس والخـــبير في الشـــئون الإسرائيلية من خطورة التهديدات التي تتعرض لهـــا مصـــر بســـبب التواجـــد الإسرائيلي والأمريكي في الدول المطلة علي منابع نهر النيل والذي يســـتهدف حصار مصر امنيا.

وشدد في كلمته أمام ندوة " دور إسرائيل في إفريقيا وأثـــره علـــي مســـتقبل العلاقات الافريقة العربية" التي عقدها مركز الدراسات الشرقية بجامعة القاهرة علي أن المخططات الإسرائيلية لايقابلها رد فعل مناسب من جانبنا

ولفت إلي أن إسرائيل تريد الأرض والمياه معا لذلك فهي لن تنســـحب مـــن الجولان السوري أو الضفة الغربية في فلسطين المحتلة لان فيهما مصادر هامة جدا من المياه تسرقها إسرائيل.

وأشار إلي أن إسرائيل ترسل حاليا الوفود لدول منابع النيل لتكون هذه الدول أداة للضغط علي مصر من خلال تقليل حصتها ومحاصرتها مائيا حتى تعطيها جزء من مياه نهر النيل وتشاركها في ذلك الإدارة الأمريكية التي تساعد في بناء السدود بمساعدة دول غربية أخري علي مجري النهر وتضغط علي دول المنبع لكي يبيعوا المياه إلي مصر.

وكشف النقاب عن وجود تواجد عسكري إسرائيلي في تشاد وفي غرب السودان وجنوبه الذي أوشك علي الانفصال عن السودان وتواجد بحري في جيبوتي والقرن الإفريقي للتحكم في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر كما أن لها قاعدة في كل من اريتريا وإثيوبيا.

وفي خارج إفريقيا – يضيف – أقامت إسرائيل علاقات قوية مع الهند والصين والخبراء والطيارون الإسرائيليون يتدربون في الهند علي ضرب المفاعل النووي الباكستاني كما أن هناك اتصالات إيرانية إسرائيلية للتعاون المشترك فيما بينهما في العديد من المجالات.

مخطط تفتيت المنطقة

وأشار إلي وجود مشروع إسرائيلي لإنشاء منطقة تجارية وسياحية تضم غزة والعريش وصحراء النقب يتكلف ثمانية مليارات من الدولارات بهدف زحزحة الحدود الدولية المطلوب إزالتها لتتطابق مع الشرق الأوسط الجديد الذي يتم فيه تقسيم دول المنطقة إلي دويلات علي أسس طائفية وعرقية ودينية لصالح

المشروع الصهيوامريكي مؤكدا أن خطر التقسيم الذي طال العراق والسودان والمطلوب انجازه في اليمن يمكن أن يطال مصر إلا إذا تحركنا بقوة لإفشال هذه المخطط الخطير.

وشدد احمد يوسف القرعي الخبير والمحلل السياسي بجريدة الأهرام علي إننا نواجه مخططا لإعادة ترسيم الحدود بين الدول الإفريقية بل والعالم وفق خريطة كونية جديدة تكون الهيمنة عليها لأمريكا وحليفتها إسرائيل.

ونبه إلي أن نموذج وسيناريو مخطط التقسيم يتم تطبيقه حاليا علي ارض السودان وفي العراق لافتا إلي إننا لانتحرك لإنقاذ أنفسنا مما يدبر لنا إلا متأخرين ونظل في سبات عميق إلي أن تقع الواقعة ملقيا باللوم علي الإعلام العربي والمصري الذي لايشير إلي المخاطر التي نتعرض لها خاصة بالنسبة لقضية المياه ومخطط التقسيم داعيا إلي مجلس حكماء من الدول المطلة علي نهر النيل لإدارة هذا النهر.

ومن جانبه أوضح الدكتور أحمد محمود هويدي مدير مركز الدراسات الشرقية بجامعة القاهرة أن الاستشراق الأوربي استشراق قديم في حين أن الاستشراق الأمريكي حديث نسبيا لافتا إلي أن خطاب اوباما في القاهرة كان خطابا إعلاميا لم يسفر عن أي انجاز لصالح العرب والمسلمين علي ارض الواقع مقارنة بما استفادت به إسرائيل من أمريكا خاصة في مجال بناء المزيد من المستوطنات التي التهمت أجزاء شاسعة من الأراضي الفلسطينية.

ولفت الانتباه إلي أن طريق الخلاص يتمثل في وجود قيادة فلسطينية موحدة وان يتجاوز الفلسطينيون خلافاتهم ويتوحدوا في مواجهة العدوان والغطرسة الإسرائيلية.

دور صهيوني خفي للسيطرة علي النيل

تطمع (إسرائيل) في أن يكون لها بصورة غير مباشرة اليد الطولى في التأثير على حصة مياه النيل الواردة لمصر وبدرجة أقل السودان؛ وذلك كورقة ضغط على مصر للتسليم في النهاية بما تطلبه (إسرائيل). يقول محمد سيد أحمد: "إن للخبراء الإسرائيليين لغة في مخاطبة السلطات الإثيوبية تتلخص في ادعاء خبيث هو أن حصص المياه التي تقررت لبلدان حوض النيل ليست عادلة؛ وذلك أنها تقررت في وقت سابق على استقلالهم، وأن (إسرائيل) كفيلة أن تقدم لهذه الدول التقنية التي تملكها من ترويض مجرى النيل وتوجيهه وفقاً لمصالحها".

من أجل ذلك تتوارد الأنباء والأخبار عن مساعدات (إسرائيلية) لإثيوبيا لإقامة السدود وغيرها من المنشآت التي تمكنها من السيطرة والتحكم في مياه النهر.

ولقد دأبت العواصم المعنية بدءاً من أديس أبابا مروراً بالقاهرة وانتهاء بتل أبيب على نفي هذه الأنباء. والاحتمال الأرجح هو تورط (إسرائيل) بالمشاركة في مساعدة إثيوبيا في إنشاء السدود على النيل الأزرق.

الدور الإسرائيلى فى إشعال الخلاف بين دول حوض نهر النيل:

الأطماع الإسرائيلية فى مياه النيل أطماع قديمة ترجع إلى عام ١٩٠٣ حيث تقدم فى ذلك الوقت مؤسس الحركة الصهيونية تيودور هيرتزل لحكومة الإحتلال البريطانية فى ذلك الوقت بطلب للحصول على جزئية من مياه النيل عبر مصر إلى صحراء النقب لإمداد الكيان الصهيونى بالمياه اللازمة لإستزراع الأراضى وتوفير المياه للحياة التى يمكن أن تحل مشاكل إسرائيل المائية إلى أمد طويل ،كما قام المهندس الإسرائيلى اليشع كيلى عام ١٩٧٤ بتصميم مشروع يهدف إلى نقل مياه النيل عبر صحراء النقب عبر توسيع قناة الإسماعلية ثم سحب المياه منها عبر أسفل قناة السويس الى إسرائيل حيث يقدر طول القناة التى تم تصميمها بـ ٢٥٠ كيلو متر بقدرة إستعابية تقدر بمائة مليون متر مكعب سنويا من المياه.

إن ورقة المياه تلعب دورا هاما وإستراتيجيا بالنسبة للأمن القومى الإسرائيلى منذ عام ١٩٧٠ فالمياه تشكل عاملا رئيسيا للدولة الإسرائيلية فى تحقيق وإقامة مشاريعها التى تشجع على الإستيطان وجذب موجات أخرى من المهاجرين اليهود،لذا توجهت السياسة الإسرائيلية المائية منذ ذلك الوقت الى السيطرة على معظم مصادر المياه الطبيعية فى المنطقة وتغيير خارطتها الطبيعية إلى

مصلحتها، كما وضعت مياه نهر النيل من ضمن أولوياتها بغرض مضاعفة مواردها المائية بشتى الطرق لتحقيق حلمها لنقل مياه النيل عبر صحراء النقب.

نتيجة لتلك الحقائق أعلاه نجد أن إسرائيل أصبحت حاليا تلعب دورا مباشرا فى فى صراع المياه بين دول حوض النيل مستفيدة من إمتداد نفوذها فى منطقة القرن الإفريقى (أثيوبيا وكينيا) ومنطقة البحيرات العظمى حيث أصبحت إسرائيل تحرص فى التواجد فى منطقة القرن الإفريقى ومنطقة البحيرات لما تشكله هذه المناطق (دول المنبع فى حوض النيل) من تهديد للأمن القومى العربى فى محوره الإفريقى المتمثل فى مصر والسودان،حيث أن إسرائيل أصبحت تحرص على الهيمنة على قرارات تلك الدول (دول المنبع) فيما يتعلق بموضوع المياه وذلك لحساسية تأثيره على الأمن الوطنى للسودان والأمن القومى المصرى وبالتالى الأمن القومى العربى.وهناك العديد من المؤشرات التى تؤكد التدخل المباشر لإسرائيل فى تفجر الأوضاع بين دول المنبع والمصب فعقب إنعقاد إجتماع الإسكندرية لوزراء الموارد المائية لدول حوض النيل المنعقد فى يوليو ٢٠٠٩ زار مسؤلين من رواندا وأوغندا إسرائيل للتباحث حول قيام مشروعات زراعية إسرائيلية على نهر النيل حيث شارك فى هذه الرحلة التى تمت فى الفترة من ١٦ الى ٢١ أغسطس ٢٠٠٩ من رواندا وزيرة التجارة مونيكا نسانزابانغو ومدير المعهد العالمى للتنمية البيلوجية جون كيلاما،أما من الجانب الأوغندى فقد شارك فى هذا اللقاء نائب وزير الزراعة الأوغندى تيكو بيتر، الشيء الذى يدلل على إنخراط إسرائيل المتواصل والنشط فى دول المنبع لحوض

نهر النيل،ثم تلتها زيارة وزير الخارجية الإسرائيلى ليبرمان الى خمسة دول إفريقية فى الأول من سبتمبر ٢٠٠٩ حيث تم فيها التوقيع على العديد من الإتفاقيات التى تعتمد على المياه القادمة من بحيرة فكتوريا وتانا مع كل من أثيوبيا ويوغندا ورواندا تعتمد على إقامة سدود تقيد من تدفق المياه الى كل من السودان ومصر حيث شارفت بعض هذه السدود على نهر توكر أباى (النيل الأزرق) على الإنتهاء عبر شركات مقاولات صينية وإيطالية،اما على النيل الأبيض فقد شارفت بعض المشاريع الزراعية فى مقاطعة كاراموجا الواقعة على الحدود السودانية المعتمدة على الرى من النيل الأبيض على الإنتهاء عبر تعاون وإشراف وتمويل إسرائيلى. المخاطر على الأمن الوطنى السودانى والأمن القومى المصرى والعربى من التدخل المباشر لإسرائيل فى إشعال الخلاف بين دول المنبع ودول المصب:

السياسة الإسرائيلة إتجاه دول القارة الأفريقية ظلت على الدوام تشكل جزءا من الصراع العربي الإسرائيلي، وجزءا من نظرية الأمن الإسرائيلية المبنية على التفوق العسكري واكتساب الشرعية والهيمنة والتحكم في المنطقة، وتطويق الدول العربية خاصة مصروالسودان لحرمانها من أي نفوذ داخل القارة الأفريقية، إن إستراتيجية إسرائيل فى أفريقيا ترتكز على شل الوجود العربي في أفريقيا، ومحاصرة المصالح المشتركة بين الدول العربية جنوب الصحراء وشمالها والوصول إلى منابع النيل بالنسبة لمصر والسودان، وكذلك تحاول إسرائيل دائما توسيع الفجوة وتعميق الخلافات العربية مع الدول الأفريقية، وتهديد أمن الدول

العربية المعتمدة على نهر النيل بمحاولة زيادة نفوذها في دول المنبع المتحكمة في مياه النيل، مع التركيز على إقامة مشروعات زراعية تعتمد على سحب المياه من بحيرة فكتوريا وتانا فى كل من أوغندا وأثيوبيا،وهي تستغل في ذلك كل إمكانياتها للتأثير على السياسة الإثيوبية و الأوغندية، إلى جانب قيامها بتشجيع الحركات الانفصالية في جنوب السودان وغرب السودان، كما تسعى إلى خلق تيار مناهض للعرب وخاصة في الدول المطلة على حوض النيل و المناطق المطلة على الساحل الشرقي في أفريقيا،

إن أفريقيا تعتبر عمقا إستراتيجيا وحيويا مهما للعالم العربي والإسلامى، لوجود العديد من الروابط التاريخية والثقافية بالإضافة إلى العديد من العلاقات الاقتصادية، لذلك تعتبر أفريقيا خطرا كامنا على أمن واستقرار عالمنا العربي بدءا من تدفق مياه نهر النيل وحركة الملاحة على البحر الأحمر،، والعلاقات مع شمال أفريقيا ذات الهوية العربية، بسبب التداخل الكبير في هذه القضايا بين العالم العربي وأفريقيا،ولاشك أن إسرائيل في إطار سعيها لمحاصرة العالم العربي وإضعافه لن تتوفر لها فرصة كبيرة كتلك الفرصة التي توفرها القارة الأفريقية، وبالتالي فإن عدم رؤوس الأموال العربية والأيدى العاملة الإفريقية التى يمكنها أن تؤثر فى المستقبل القريب فى تحسين علاقات هذه الدول مع الدول العربية فى كافة المجالات السياسية والإقتصادية والأمنية وبالتالى قطع الطريق على صانعى القرار الإسرائيلين لتهديد الأمن المائى لكل من مصر والسودان

قدرة العرب على تطوير إستراتيجيات جديدة في علاقاتهم مع القارة الأفريقية من شأنه أن يبقي فرص تلاعب إسرائيل بأمنهم ومصيرهم قائمة ومؤكدة.

يجب على كل من مصر والسودان تنسيق سياستهما فى هذا الملف الهام والعمل على تطوير إستراتيجيات عربية موحدة جديدة بالتنسيق مع الجامعة العربية بشأن التعامل مع هذا الملف الإستراتيجى الهام والحيوى لصد هذا الإختراق الإسرائيلى الهادف لزعزعة الأمن العربى المائى عن طريق فتح مجالات التعاون مع الدول الإفريقية على صعيد كافة المجالات الإقتصادية والسياسية والأمنية مع التركيز على ضخ إستثمارات عربية ذات أثر فعال لدفع عجلة التنمية فى دول حوض النيل.

أصبحت قضية حماية البيئة وصيانة عناصرها المختلفة موضوعا رئيسيا على موائد البحث العلمى، ومن أجل (تفعيل دور الدولة فى حماية البيئة فى مصر) كان المؤتمر العلمى السنوى الحادى والعشرين للاقتصاديين المصريين، والذى نظمته الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع. وتعرضت فعاليات المؤتمر لأهم قضايا البيئة فى مصر من حيث مصادر التلوث وأسبابه ومداه، وتقييم السياسات التى طبقت خلال الفترة الماضية، والمنهج المقترح للتحكم فى التلوث وزيادة فاعلية السياسات اللازمة لذلك.

وقد تناولت المباحث الثلاثة التى أعدها د. محمد محمد مصطفى البنا ود. سعد مسعد شحاته أهم قضايا البيئة فى مصر، والتلوث المائى الذى يشمل كلا من البيئة البحرية والماء العذب، فالأولى قد بلغ تدهورها حدا مثيرا للقلق خاصة

بالنسبة لشواطئ مصر الشمالية، حيث حدثت زيادة ملحوظة فى التلوث الناجم عن الصرف الصحى فى مياه شواطئ شرق الاسكندرية، مما أضحى يهدد الكائنات البحرية والبيئة البحرية بهذه المنطقة، كما تعانى البحيرات المصرية فى شمال الدلتا (مريوط – ادكو – البرلس – المنزلة) من حالة تسمم حاد ومزمن ناتج عن الصرف الصناعى والزراعى.

ووفق الدراسات أن الصرف الزراعى والصناعى فى هذه البحيرات قد قتل ٥٠% من الكائنات البحرية الموجودة بها.

أما المياه العذبة التى تتمثل فى مياه نهر النيل والمياه الجوفية، فتتنوع مصادر التلوث ما بين المصادر الصناعية والزراعية ومياه الصرف الصحى والقمامة والمصادر الأخرى، ويزداد تلوث الماء العذب كنتيجة مباشرة للتوسع فى مشروعات التنمية الصناعية والزيادة السكانية وغياب التخطيط البيئى وسوء استخدام نهر النيل وصرف المصانع والتجمعات السكانية لمخلفاتها السائلة اليه مباشرة أو بطريقة غير مباشرة مما أدى إلى زيادة تلوث مياهه والتغيير فى خواص المياه الطبيعية والكيميائية مما يؤثر بالتالى على جميع أنواع الحياة بالنهر واستخدامات المياه المختلفة.

وهناك أعداد كبيرة من المصانع الواقعة على ضفتى النهر إن لم تكن جميعها، تلقى بمخلفاتها فى النيل دون معالجة، وهى مصانع ضخمة تلقى بكميات كبيرة تضاعف من التلوث، مثل مصر مخر السيل فى أسوان، وفيه تتجمع مخلفات صناعية ،اخرى آدمية وتشكل مصدرا خطيرا لتلوث نهر النيل، ومصانع كيما

فى أسوان، ومصانع السكر فى كوم امبو وادفو ودشنا وقوص ونجع حمادى، ومصانع الزيوت والصابون ومصانع تجفيف البصل فى سوهاج، ومصانع حلوان وأسيوط وأبى زعبل وطلخا وكفر الدوار وغيرها.

وعلى سبيل المثال تلقى شركة النصر للكوك والكيماويات ١٦ ألف متر مكعب فى اليوم مخلفات صناعية سائلة حمضية تحتوى على مواد عالقة وتركيزات عالية من الأمونيا والنترات، كما تلقى شركة الحديد والصلب حوالى (٦٠٠) ألف متر مكعب فى اليوم مخلفات سائلة عالية الملوحة وتحتوى على تركيزات عالية من الحديد والمنجنيز والزنك، وكذلك تلقى شركة النصر لصناعة المواسير الصلب ولوازمها حوالى (٣٤) ألف متر مكعب فى اليوم مخلفات سائلة تحتوى على مواد عضوية وفوسفات وزيوت ومعادن مثل الحديد والمنجنيز والزنك، أما شركة السكر والتقطير المصرية فتلقى حوالى ٨٠ ألف متر مكعب فى اليوم مخلفات سائلة تحتوى على مواد عالقة بنسبة عالية وحمل عضوى عال علاوة على الفوسفات.

خطورة الأدب العبري

ويحذر الخبراء والمختصين من خطورة توظيف إسرائيل للأدب العبري في خدمة مخططات التقسيم من خلال إثارة النعرات القومية والطائفية داخل البلاد العربية تمهيدا لتقسيم تلك الدول ودلل علي ذلك برواية لأديب يهودي تسمي "العروس المحررة" وتدور حول الامازيغ وترسخ لتقسيم الجزائريين ما بين عرب

وبربر وما بين تغريبيين ومتفرنسين وعرب وهم المتمسكون بالهوية العربية الإسلامية للجزائر داعيا إلي ضرورة الانتباه لهذا الدور الخطير للأدب اليهودي

ونبه الدكتور احمد الشربيني السيد أستاذ التاريخ المعاصر بجامعة القاهرة إلي ضرورة وضع الخطط والبرامج لإحباط مخططات التقسيم الأمريكية الإسرائيلية لدول المنطقة محذرا من خطورة تهجير العرب من فلسطين تحت زعم يهودية الدولة العبرية الذي يعني طرد كل العرب من إسرائيل ومؤكدا علي أهمية وجود موقف عربي جاد لمواجهة هذه المخاطر المحدقة بنا وتكثيف الوجود العربي الرسمي والأهلي في إفريقيا لمواجهة التغلغل الأمريكي والإسرائيلي.

ومن جانبه دعا حسين حمودة مصطفي الخبير الاستراتيجي ومدير مركز " المصرية للموارد الإدارية والأمنية "إلي حزمة من الإجراءات العاجلة المطلوبة للتصدي للنفوذ الإسرائيلي المتزايد في إفريقيا منها الدخول إلي مجال المنافسة من خلال تقديم البدائل الأفضل للدول الإفريقية حتى لاتلجأ هذه الدول لإسرائيل وانتقاء مجالات التعاون المصري والعربي الإفريقي التي لم تطرقها إسرائيل ومنها مجال التعليم في الدول الإفريقية الإسلامية.

وطالب بتشجيع الاستثمارات بزيادة أعداد الجاليات المصرية خاصة في دول حوض نهر النيل وإمداد دول هذا الحوض بالخبرات والخدمات وإقامة المشروعات مع وضع خطة للتواصل لحضاري مع دول القارة وتفعيل الدور الإفريقي داخل جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي وتنمية سيناء

زراعيا واقتصاديا لتكون خط الدفاع الأول عن مصر في مواجهة إسرائيل ولربط المشرق بالمغرب العربي

إيران تحرض دول حوض النيل ضد مصر

كشفت مصادر إيرانية النقاب عن مخطط إيراني لتحريض دول حوض النيل على مصر، وذلك من خلال تذكية الخلافات القائمة بينهم على مياه النهر.

ونقلت صحيفة "السياسة" عن المصادر التي وصفتها بـ "شديدة الخصوصية" أن "النظام الإيراني انتهى خلال شهر مارس الماضي، من إعداد تقرير مفصل حول الخلاف الذي بدأ ينشب بين مصر ودول حوض النيل، بشأن تقاسم مياه النهر، وإمكانية استغلال هذه الخلافات لتثبيت أقدام طهران في الدول الإفريقية التي تعتبر الساحة الخلفية لمصر.

وأوضحت المصادر أن التقرير الذي أعده خبراء إيرانيون في مجال المياه والعلاقات الدولية والقضاء الدولي، تطرق إلى موضوع تقاسم المياه بين دول حوض النيل الذي تم التوقيع عليه في العام ١٩٢٩ والاتفاق المرفق به من العام ١٩٥٩ المعروفين بإسم "Nile Treaty" واللذين تم التوقيع عليهما بين بريطانيا (التي كانت منتدبة على عدد من الدول الأفريقية) وبين مصر، وما زالا حتى اليوم ملزمين لأثيوبيا والسودان وكينيا وتنزانيا وأوغندا ورواندا وبوروندي والكونغو، ويعطيان لمصر الحق باستغلال ٦٥ % من مياه نهر النيل، كما يعطيها حق النقد على أي استخدام لمياه النهر، قد يؤثر سلبًا على الكمية التي تصلها منه .

وأضافت المصادر أنه وقبل انتهاء مناقشة التقرير، اتخذت طهران قرارًا بفتح ساحة إفريقيا وتخصيص موارد مادية وسياسية، للضغط على دول حوض النيل التسعة، لفتح اتفاق العام ١٩٢٩ وللمطالبة بتعديله، بحيث يعطي لهذه الدول حصة أكبر مما أعطاه لها هذا الاتفاق حتى الآن.

وأشارت المصادر إلى أن الحجة الرئيسية التي يعمل الإيرانيون على طرحها في هذا المجال، أن مياه الأنهار التي ترفد نهر النيل تعتبر موارد طبيعية وللدول حق تملكها واستغلالها وبيعها للآخرين.

وتوقع التقرير الإيراني أن تواجه مصر بعد أقل من عشر سنوات، أي في العام ٢٠١٧ أزمة مياه، حيث لن تملك ما يزيد على ٧١ مليار متر مكعب من المياه، فيما ستبلغ احتياجاتها ٨٦ مليار متر مكعب.

وأضافت المصادر أن إيران تنسق نشاطها في أفريقيا مع كبار المسئولين السودانيين الذين تعتبرهم طهران حلفاءها الرئيسيين في القارة السمراء وموطئ قدم ثابت لها تتمكن من خلاله تنفيذ مآربها هناك.

ولفتت إلى أن ايران تحاول وبشتى الطرق، إحراج القاهرة عن طريق تصويرها كالمستفيدة الوحيدة من مياه النيل وتذكي من وراء الكواليس الحملة الإعلامية التي تطعن في أحقية مصر بمياه النيل وتدعي بأحقية باقي دول الحوض للحصول على حصتها من هذه المياه.

إسرائيل :

وعلى صعيدٍ آخر، أفادت المصادر الإيرانية بأن النظام الإيراني يحاول تسويق

دعاية رخيصة حول قيام مصر ببيع مياه النيل لـــإسرائيل.

وكشف خبراء مهتمون بالشأن الإسرائيلي والإيراني، في وقتٍ سابق، أن كـــلاً من إيران وإسرائيل يستخدمان نفس وسائل –الاختراق في الدول الإفريقية عن طريق تقدم المساعدات الاقتصادية رغم اختلاف دوافع كلا الدولتين .

وأكد الدكتور عماد جاد رئيس تحرير مختارات "إسرائيلية" بمركـــز الأهـــرام للدراسات السياسية والإستراتيجية أن المساعدات الخارجية التي تقدمها بعـــض الدول فى صورة مـــنح ليســـت ســـوى أداة مـــن أدوات السياســـة لتلـــك الدول.

ومن جانبه، أكد السفير أحمد حجاج الأمين العام للجمعية الأفريقية، أنه لاحظ أثناء عمله سفيرًا لمصر فى كينيا نشاط إيران المتزايد عن طريق بعض المؤسسات الخيرية الإيرانية من خلال تقديم منح للطلاب الكينيين للدراسة فى طهران.

تنزانيا:

كما كشفت المصادر أن زيارة نائب الرئيس الإيراني برويز داوودي إلى تنزانيا في مايو الماضي، جاءت في هذا الإطار، حيث وقع المســـؤول الإيـــراني أربـــع اتفاقيات مع تنزانيا في مجالي التجارة والزراعة، ووعد المسؤولين هناك بالمزيد من الدعم المالي والقضائي، لفتح اتفاقية عام ١٩٢٩ كما اقترح تمويـــل مشـــروع لضخ المياه من مصادر النيل، على غرار مشروع بحيرة فيكتوريا الذي تم تدشينه في عام ٢٠٠٤ .

وكان خبراء إيرانييون قد ذكروا المسؤولين الإيرانيين عشية زيارة داوودي إلى

تترانيا بأن الرئيس التترانى يوليوس نيريري، كان قد أعلن في عـــام ١٩٦٤ أن اتفاق ١٩٢٩ لاغ على غرار جميع الاتفاقيات التي تم توقيعها قبل حصول تترانيا على استقلالها في العام ١٩٦١ غير أنه حينذاك لم يتخذ خطوات عمليـــة علـــى الأرض تدعم إعلانه.

أوغندا:

ومن جهةٍ أخرى، بدأت إيران تعمل على دفع أوغندا لتحريك الفكرة الـــتي طرحتها الأخيرة في العام ٢٠٠٤ لمطالبة مصر بدفع مقابل مـــالي للميـــاه الـــتي تستخدمها، ويعمل محامون إيرانيون متخصصون في القضاء الدولي، على إعداد مـــذكرة قضـــائية تـــدعم الطلـــب الأوغنـــدي، واقترحـــوا علـــى المسؤولين هناك رفع دعوى أمام محكمة العدل الدولية، لمطالبة مصر بـــالتعويض عن الخسائر التي تكبدتها أوغندا جراء اتفاق ١٩٢٩.

أنشطة استخباراتية وعسكرية :

وسبق وأن أكد خبراء على أن التحركات الإيرانية في شرق إفريقيـــا والقـــرن الإفريقي، والتي زادت في الآونة الأخيرة، تهدد أمن مصر.

وقال اللواء أحمد فخر رئيس المركز الدولي للدراسات السياسية والمستقبلية إن التحركات الإيرانية تفرض تحديات على مصر وعلى دول المنطقـــة حيـــث أن إفريقيا هي عمق إستراتيجي لمصر يمتلئ بالمصالح الوطنية المصرية.

وأضاف أن هذه التحراكات لا تستهدف فقط زيادة نفوذها في القارة، ولكـــن التأثير على المصالح المصرية في قارة إفريقيا، وخاصةً ما يحدث في شرق إفريقيـــا

والقرن الإفريقي باعتبارها دولة مطلة على البحر الأحمر ودولة ذات مصالح مائية مع دول منابع النيل.

وأكد اللواء أحمد فخر على أن مثل هذا الأمر يمثل تحدياً مباشـــرا للمصـــالح المصرية والعربية والأمن الإقليمي عامة .

وعلى صعيدٍ آخر، قال الدكتور عادل سليمان المدير التنفيذي للمركز الدولي للدراسات السياسية والمستقبلية إن الأنشطة الاستخباراتية والعسكرية الإيرانية على حدود العالم العربي تثير القلق الشديد، لافتًا إلى أن تلك الأنشـــطة لم تعـــد خافية

وأوضح الدكتور سليمان أن الحضور الإيراني في المنطقـــة يتزايـــد، وتتمتـــع بتسهيلات هامة في ميناء عصب المطل على باب المندب مع زيادة التعاون مـــع أريتريا.

وتابع بالإضافة إلى التعاون العسكرى بين طهران والخرطوم وإقامة علاقات مع بعض الأطراف المتحاربة في الصومال، ثم أخيرًا دعم الحوثيين في منطقة صـــعدة وشمال اليمن".

قال الدكتور حامد ربيع في كتابة الأمن القومي العربي حيث ذكر أن إسرائيل تقوم بأبحاث وتجارب حول سلسلة جبال تفصل نهر النيل عن نهر النيجر فـــإذا أمكن تفجير هذه الجبال بقنبلة هيدروجينية قد يتحول مجري نهر النيل إلي نهـــر النيجر ويعلق هو علي ذلك فيقول: حتى وإن كانت الفكرة تبدو خيالية لكـــن ماذا نحن فاعلين لمواجهة هذه الأخطار؟!